



بئر:

١ - تعريف:

البئر هي حفرة عميقة في الأرض يستقى منها الماء.

٢ - حريم البئر العادية خمسون ذراعاً^(١).

باطنية:

الباطنية اسم يطلق على الإسماعيلية (ر: إسماعيلية) والقرامطة (ر: قرامطة) والنصيرية (ر: نصيرية) والدروز (ر: دروز)^(٢).

بخار:

١ - تعريف:

البخار هو المتصاعد من السوائل عند ارتفاع حرارتها.

(١) الاختيارات للبعلي ٢٩١.

(٢) مجموع الفتاوى ١٥٢/٣٥.

٢ - طهارته:

بخار الماء النجس طاهر^(١) لأن أجزائه هوائية وليس فيه شيء من وصف النجاسة، وبناء على ذلك فإن تسخين الماء والطعام على نار السرجين النجس لا ينجسهما^(٢) وَخَبَزُ الخُبْزِ على نار السرجين النجس لا ينجسه، ويبقى طاهراً، فإن علق شيء من السرجين النجس بالخبز، قُلع الموضوع الذي علق به، ويؤكل الباقي^(٣) ويباح الاستصباح بالدهن النجس^(٤).

بُخْل:

١ - تعريف:

البخل هو منع الشخص القادر على العطاء المعروف من ماله.

٢ - حكمه:

يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن البخل من الكبائر لقوله تعالى في سورة آل عمران/ ١٨٠: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

وإذا اتهم الولي بالبخل فإن مما يدفع هذه التهمة عنه أن يكسوهم من المباح ما يحصل به التجميل في الأعياد وغيرها^(٥).

- عدم البخل باللباس (ر: لباس/ ٢ز).

بدعة:

انظر: ابتداع.

(٤) مجموع الفتاوى ١٤٣/٢١.

(٥) مجموع الفتاوى ٥١/٣٠.

(١) مجموع الفتاوى ٦١١/٢١.

(٢) مجموع الفتاوى ٦٠٨/٢١.

(٣) مجموع الفتاوى ٥١٦/٢١.

بدل:

١ - تعريف:

البدل هو قيام شيء مكان شيء آخر وإجزاؤه عنه إنابة أو إعاضة.

٢ - أحكامه:

يجوز الإبدال في حالين:

أ - للحاجة: كأن تهرم الفرس الموقوفة للجهاد ولا تصلح للجهاد فتستبدل بفرس شابة، ويتهدم المسجد فينقض وتنقل آلته لينيى بها مسجد غيره^(١)، وإن خرب الوقف وتعطلت منافعه فإنه يباع ويشترى بثمنه وقف غيره، وإذا وقف ما يحرم الانتفاع به، كآنية الذهب، فإنه يباع ويشترى بثمنه ما يباح الانتفاع به، ويوقف على تلك الجهة^(٢) (ر: وقف/٢١٥) وإن أهدي ما لا يجوز أن يكون هدياً، فإنه يُباع ويشترى بثمنه ما يصلح أن يكون هدياً^(٣)، ويجوز أن يخرج زكاة مال التجارة من جنس ما يتجر به إن لم تكن عنده دراهم^(٤)، ويجوز عند الحاجة أن يخرج بدل الواجب في الزكاة (ر: زكاة/٢٣) ويجوز الحج عن الغير إن وجب عليه الحج وهو لا يقدر عليه^(٥).

ب - للمصلحة الراجحة^(٦): إبدال الواجب بخير منه جائز، بل يستحب بما وجب بإيجاب الشرع وإيجاب العبد، ولا فرق بين الواجب في الذمة، وما أوجبه معيناً^(٧)، وبناء على ذلك جاز إبدال الهدي بهدي خير منه^(٨) (ر: هدي/٢ب) وإذا نذر الصلاة في بيت المقدس أجزأته الصلاة في مسجد النبي ﷺ، وإذا نذر الصلاة في مسجد النبي أجزأته الصلاة في

- (١) مجموع الفتاوى ٣١/٢١٢ و٢٥٢. (٥) مختصر الفتاوى المصرية ٣١٧.
 (٢) مجموع الفتاوى ٣١/٢٣٨. (٦) مجموع الفتاوى ٣١/٢٥٢ و٢٦٦.
 (٣) مجموع الفتاوى ٣١/٢٣٩. (٧) مجموع الفتاوى ٣١/٢٤٩.
 (٤) مجموع الفتاوى ٥٦/٢٥ و٧٩ و٨٢، (٨) مجموع الفتاوى ٣١/٢٤٠ و٢٤٢ و٢٥٢.
 ومختصر الفتاوى المصرية ٢٨٠.

المسجد الحرام، ولكنه إن نذر الصلاة في المسجد الحرام لم تجزئه الصلاة في غيره^(١) و(ر: نذر/٤جا أ ب ج) وإن نذر محرماً وجب إيداله بما هو حلال إن أمكن (ر: نذر/٤ب٤) ويجوز إيدال الوصية بأصلح مما عينه الموصي (ر: وصية/٦جا ب، ٧ب١، ٨هـ).

ويجوز إيدال الموقوف بما هو خير منه، كما إذا نذر أن يبني مسجداً أو وقفاً على الفقراء، فبنى مسجداً خيراً منه، أو وقف ما هو أفضل منه، جاز^(٢) وإذا وقف ما هو مزين بتقوش ورخام وخشب وغير ذلك مما يكون ثمنه مرتفعاً لزينته، فإنه يجوز أن يباع ويشتري بثمنه ما هو أنفع لأهل الوقف^(٣)، ويجوز قطع الأشجار الموقوفة على أرض ليشتري بثمنها ملكاً يُغَلُّ أكثر منها^(٤) و(ر: وقف/٢٥٢، ٥ب) ويجوز صرف الوصية فيما هو أصلح مما أوصى به الميت (ر: وصية/٦جا ب).

ج - وإخلالُ البَدَل محل المُبَدَل لا يوجب كفارة، فإن نذر شيئاً وفعل بدله فلا يلزمه مع البدل كفارة، لأن البدل قائم مقام المبدل^(٥).

د - وحقوق الآدميين تقبل من المعاوضة والبدل ما تقبله حقوق الله تعالى غير العينية، ولا تمنع المعاوضة في حق الآدمي إلا أن يكون في ذلك ظلم لغيره، أو يكون في ذلك حق عيني لله تعالى، فلا يجوز إيدال الصلوات لأنها مقصودة بأعيانها والحج بغيرها، ولا إيدال المصلي بغيره، فلا يصلي أحد عن أحد في حياته ولا بعد موته (ر: وصية/٦جا ب) ولا يجوز إيدال عَرَصَة المساجد الثلاثة بغيرها^(٦) و(ر: وقف/٥ب) ولكن يجوز للمرأة أن تأخذ البدل من الزوج عن سائر حقوقها عليه من القسم وغيره، لأنه إن جاز للزوج أن يأخذ العوض منها عن حقه، جاز لها أن تأخذ العوض منه عن حقه، لأن كلاهما منفعة بدنية^(٧).

(٥) الاختيارات للبعلي ٥٦٩.

(١) مجموع الفتاوى ٢٤٦/٣١.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢١/٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٩.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٣٢/٣١.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٣٨/٣١.

(٧) الاختيارات للبعلي ٤٢٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٦٠/٣١.

- يكره بيع المصحف، ويجوز إبداله^(١).

هـ - والبذل إما أن يكون بدلاً من مال، كالبذل في البيع أو الإجارة، أو بدلاً مما ليس بمال كالصداق والكتابة والفدية في الخلع والصلح عن القصاص وصلاح أهل الحرب ونحو ذلك، والغرر في البذل من المال يفسد عقوده، أما الغرر في البذل عما ليس بمال فلا يفسد عقوده، لأن المال ليس هو المقصود الأعظم منها، وما ليس هو المقصود إذا وقع الغرر فيه لم يُفَضَّ إلى المفسدة الموجودة في العقود التي مقصدها المال، بل قد يكون في إيجاب تجنب الغرر في بدل ما ليس بمال من العسر والحرج المتفي شرعاً ما يزيد على غرر ترك الغرر^(٢).

و - بدل المثل: هو العوض المسمى عرفاً، وهو الذي يقال له (السعر) وعرفه بعضهم: بما يساويه الشيء في نفوس ذوي الرغبات، ولا يعتبر في ذلك المحظور شرعاً، إما لجنسه كالخمر، أو لمنفعة محرمة كالعنب لمن يعصره خمرأً، أو للمباهاة كالمهور الكثيرة التي لا يقصد أداؤها^(٣).

ز - عدم بطلان الصلاة بإبدال الضاد ظاءً للعاجز عن إخراجه الظاء (ر: صلاة/ ١٤ب).

- إبدال المُسَلَّم فيه بغيره في السَّلْم (ر: بيع/ ٧ب٤).

- جواز تبديل الوصية (ر: وصية/ ٣).

- إخراج بدل الوصية (ر: وصية/ ٧ه).

ح - إبدال التقد المحرم بغيره (ر: كسب/ ٤ح).

بَدَن :

يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن مصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن، ومصلحة البدن مقدمة على مصلحة المال، ولذلك قدم الفقهاء في كتبهم

(٣) مجموع الفتاوى ٥٢٢/٢٩ - ٥٢٣.

(١) مجموع الفتاوى ٢١٢/٣١.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٥/٢٩.

أبواب العبادات لأن فيها مصلحة القلب، ثم أتبعوها بأبواب المعاملات، لأنها تأتي بالمال الذي هو مادة البدن، ثم أتبعوها بأبواب المناكحات لأن فيها مصلحة الشخص، ثم بأبواب الجنائيات لأنها مما يدفع المصالح^(١).

بَدُو:

١ - تعريف:

البدو هم أهل البادية الذين يُستون في مكان ويصيفون في غيره^(٢).

٢ - أحكامهم:

أ - رخص السفر لهم: البدو يعتبرون مسافرين في حالة ترحالهم، فيقصرون الصلاة ويفطرون رمضان في حالة سيرهم إلى مشتاهم أو مصيفهم، ويُعتبرون مقيمين إذا حطوا رحالهم ونزلوا للإقامة^(٣) و(ر: إقامة استيطان/ ٢ب) و(سفر/ ٢ب).

ب - شهادة البدوي على المدني: تقبل شهادة البدوي على القروي - أي: المدني - إذا كان البدوي مقيماً مع أهل المدن في مدنهم، كما تقبل شهادتهم على المدني في الوصية في السفر^(٤) و(ر: شهادة/ ٦و).

ج - التشبه بهم: نهى الشارع عن التشبه بالآدميين الذين جنسهم ناقص كالتشبه بالأعراب وبالأعاجم وبأهل الكتاب ونحوهم، في أمور من خصائصهم، وسبب ذلك: أن المشابهة تورث مشابهة الأخلاق، وقد جاء في النصوص ذم أهل الجفاء وقسوة القلب، كأهل الإبل^(٥) و(ر: تشبه/ ٢ب٣) و(لباس/ ٢ح).

د - قتال البدو الذين لا يلتزمون شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة (ر: جهاد/ ٦ب).

(٤) الاختيارات للبعلي ٦١٥.

(٥) مجموع الفتاوى ١٥٤/٢٢ و ٢٥٦/٣٢.

(١) مجموع الفتاوى ٢٣١/٣٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٢١٣/٢٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٢١٣/٢٥.

بِرُّ الوالدين :

انظر: أبوان/ ١٢.

براهمة :

عدم عقد الذمة لمن يدين بالبراهمية لأنهم من المشركين (ر: ذمي/ ١٢).

بَريد :

البريد مسافة مقدارها أربعة فراسخ^(١) وهو مسيرة نصف يوم يسير الإبل أو سير الأقدام^(٢).

بَسْمَلَةٌ :

١ - تعريف :

البسملة هي قول «بسم الله الرحمن الرحيم».

٢ - البسملة آية من القرآن :

يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن البسملة آية منفردة من القرآن الكريم نزلت للفصل بين السور^(٣).

٣ - قراءتها في الصلاة :

لا تجب قراءة البسملة في الصلاة، ولكن قراءتها أفضل من ترك قراءتها، فقد قال رحمه الله تعالى: من قرأ بالبسملة في أول الفاتحة كان أفضل، ومن كرر قراءتها أول كل سورة كان أحسن^(٤) (ر: قرآن/ ٥٣)، وإذا قرأ البسملة في الصلاة قرأها سرًا، وهو أعدل الأقوال، فلا تُخْرَج من القرآن فتهجر، ولا تشبه بالقرآن

(١) مجموع الفتاوى ٧٠/٢٤.
 (٢) مجموع الفتاوى ٤١/٢٤.
 (٣) مجموع الفتاوى ٢٧٧/٢٢ و ٣٥١ و ٤٠٦ (٤) مجموع الفتاوى ٢٧٨/٣٢.
 و ٤٣٨، ومختصر الفتاوى المصرية ٤٤

المقصود فتجهر، ويستحب الجهر بها لمصلحة راجحة مراعاة للائتلاف، ومراعاة الائتلاف هو الحق، ويسوغ ترك الأفضل لتأليف القلوب^(١).

٤ - البسمة عند ذبح الحيوان للأكل: (ر: ذبح/١٦).

- البسمة عند الصيد (ر: صيد/١٥).

٥ - كتابتها في أوائل الكتب:

تكتب البسمة في أوائل الكتب، كما كتبها سليمان عليه السلام، وكما كتبها النبي ﷺ في صلح الحديبية^(٢).

٦ - افتتاح الأعمال بها:

شرعت البسمة في افتتاح الأعمال كلها، عند الأكل والشرب ودخول المنزل ودخول المسجد والخروج منه^(٣) والوضوء (ر: وضوء/٧).

بِغَاء:

انظر: زنا.

بِغْي:

١ - تعريف:

البِغْي هو خروج جماعة لهم منعة وقوة عن طاعة الإمام.

٢ - حكمه:

يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: إن الاعتصام بالجماعة والائتلاف وترك قتال الأئمة من أصول الدين^(٤) وعلى هذا فإن البغي ليس من الإسلام في شيء والباغاة قسمان:

(١) مجموع الفتاوى ٣٥١/٢٢ و٤٠٦ و٤٣٦، للبعلي ٩٦.
 (٢) مختصر الفتاوى المصرية ٥٢. (٤) مجموع الفتاوى ١٢٨/٢٨ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٣.
 (٣) الاختيارات للبعلي ٩٦. (٤) مجموع الفتاوى ٣٩٢/٢٢ والاختيارات

أ - بغاة متأولون: كتأول واجتهاد الصحابة في حلّ بعض الأشياء وحرمتها، وغاية هؤلاء أنهم مخطئون في بغيتهم، وهم غير آثمين، لأنهم مجتهدون، وهم ليسوا بفسقة، وقد أمرنا بقتالهم لدفع ضرر بغيتهم وليس عقوبة لهم^(١) ومن يستحل دماء المسلمين وأموالهم ويستحل قتالهم هو محارب لله ولرسوله ﷺ^(٢).

ب - بغاة غير متأولين: وهؤلاء آثمون، والآثم تمحوها الحسنات أو المصائب^(٣) ولعل من هؤلاء: الذين يحاربون أيام الفتنة التي اختلط فيها الحق بالباطل ولم يمكن تمييزه (ر: فتنة/٣).

٣ - أنواع البغي:

من استقراء كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى تبين لنا أنه رحمه الله تعالى يرى البغي أربعة أنواع: البغي بتأويل سائغ، وبغي أهل الأهواء، وبغي الممتنعين عن أداء الواجبات، وبغي من ليس له تأويل قط، وهو نوعان: بغي جماعة لها شوكة على جماعة لها شوكة أيضاً، وبغي جماعة لها شوكة على أفراد أو جماعة ليس لهم شوكة، وهذا النوع الأخير هو الجراية (ر: جراية).

٤ - البغي بتأويل سائغ:

أ - المراد بالتأويل السائغ: التأويل الجائز الذي يُقرُّ صاحبه عليه إن لم يكن فيه جواب، كتأويل العلماء المتنازعين في موارد الاجتهاد^(٤).

ب - إسلامهم: البغاة الذين لهم تأويل سائغ لا يكفرون ببغيتهم باتفاق الأئمة، ولا يجوز لعنهم^(٥).

ج - قتالهم: إذا تجمع من لهم تأويل سائغ للخروج على الإمام ولهم شوكة فلا يجوز للإمام أن يبدأهم بالقتال حتى يبدؤوه به^(٦) فإن بدؤوا بالقتال لم يجب

(١) مجموع الفتاوى ٧٥/٣٥.
 (٢) مجموع الفتاوى ٤٧١/٢٨.
 (٣) مجموع الفتاوى ٧٥/٣٥.
 (٤) مجموع الفتاوى ٤٨٦/٢٨.
 (٥) مجموع الفتاوى ٥٧/٣٥ و٧٤.
 (٦) مجموع الفتاوى ٣٩٤/٢٠ و٥٦/٣٥ و٨٠.

على الإمام قتالهم، بل يرى رأيهم بما فيه مصلحة للأمة، لأنه لم يرد في القرآن ولا في السنة أمر بقتالهم^(١) فإن أمكن الإصلاح بينهم بالحجة والبرهان وإعادتهم إلى طاعة الإمام وجب ذلك^(٢) وإذا اصططح الطرفان فمن قتل أحداً بعد الإصلاح والمعاهدة قتل به^(٣).

د - ضمان ما أتلّفوه: ما أصابه البغاة المتأولون من أهل العدل من نفوس وأموال لم تكن مضمونة عليهم، لأن كل دم أو فرج أصيب بتأويل فلا ضمان فيه^(٤) ولا يعاقب الواحد منهم على ما مضى إذا لم يكن فيه زجر عن المستقبل^(٥).

هـ - ويعتبر من هذا النوع قتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأهل الجمل وصفين^(٦).

٥ - بغوي أهل الأهواء:

أ - نريد بأهل الأهواء: الذين لهم معتقدات شاذة لا تخرجهم عن حظيرة الإسلام.

ب - قتالهم: وهؤلاء لا يقاتلون حتى يبغوا ويقايلوا أهل العدل^(٧) وإن أمكن التزامهم بغير قتال وجب ذلك^(٨)، وإن لم يمكن وجب قتالهم حتى يفيتوا إلى أمر الله^(٩) فإن تركوا القتال وفاءوا إلى أمر الله ثم قتل أحد أحداً استحق القتل^(١٠).

ج - ضمان ما أتلّفوه: ولا يضمن هؤلاء ما أتلّفوه لأهل العدل من نفس أو مال^(١١).

(١) مجموع الفتاوى ٤/٤٥١.	(٧) مجموع الفتاوى ٤/٤٤٤ و ٢٠/٣٩٤ و ٣٥/٨٦ و ٨٨.
(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/٨٦.	(٨) مجموع الفتاوى ٣٥/٨٦.
(٣) مجموع الفتاوى ٣٥/٨٨.	(٩) مجموع الفتاوى ٤/٤٥١.
(٤) شرح العمدة ٣٣٤ ومجموع الفتاوى ١٤/٨٢.	(١٠) مجموع الفتاوى ٣٥/٨٨.
و ١٣/٢٢ و ١٤.	(١١) مجموع الفتاوى ٨/٣٣٤ و ١٤/٨٢ و ٢٢/١٣.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٢/١٥.	
(٦) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٥١.	

د - ويعتبر من هذا النوع قتال علي رضي الله عنه للخوارج^(١).

٦ - بغى الممتنعين عن أداء الواجب:

أ - قتالهم: يجب على الإمام أمر من امتنع عن إقامة الفرائض بإقامتها ويعاقبهم على تركها، فإن كانت الجماعة الممتنعة ذات شوكة وجب قتالهم حتى يلتزموا الواجبات الظاهرة المتواترة وإن لم يبدؤوا بالقتال^(٢).

ب - ضمان ما أتلّفوه: وهؤلاء لا يضمنون ما أتلّفوه على أهل العدل إذا تابوا، لأنهم كانوا يعتقدون حل أذى المسلمين^(٣) ومن قتل منهم بعد إسلامه قُتِلَ^(٤).

ج - ومن ذلك قتال أبي بكر الصديق رضي الله عنه لمانعي الزكاة^(٥) وقتال التار^(٦).

٧ - بغى من ليس له تأويل أبداً:

أ - إن الذين يبغون من غير تأويل آثمون جميعاً، والإثم تزول عقوبته عند الله تعالى بالحسنات الماحية^(٧) فإن بغوا وثاروا الهيجاء بينهم ثم انهزم منهم واحد أو جماعة خوفاً من الله تعالى وتوبة، قَبِلَ اللهُ مِنْهُ، أما إن انهزم خوفاً وعجزاً فانهزمه لا يغفر له بغيه وخروجه^(٨). وعلى أهل الخير السعي بينهما بالصلح، فإن قبلت إحدى الطائفتين المتنازعتين بحكم الله تعالى وقالت الأخرى: بل نأخذ حقنا بأيدينا، فقد ارتكبت أعظم الإثم الموجب لعقوبة هذا القاتل^(٩) وإن امتنعت الطائفتان عن الصلح جاز للإمام أن يقتل منهما من تسكن الفتنة بقتله ولو أنهم مئة^(١٠).

- | | |
|---|---------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٥١/٢٨. | (٦) مجموع الفتاوى ٥٤٦/٢٨، والاختيارات |
| (٢) مجموع الفتاوى ٤٥١/٤ و٣٩٥/٢٠ و٣٥. | للبلعي ٥١١. |
| ٨٩. | (٧) مجموع الفتاوى ٧٥/٣٥. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٣٤/٨، ومختصر الفتاوى | (٨) مختصر الفتاوى المصرية ٤٧٢. |
| المصرية ٣١٣. | (٩) مجموع الفتاوى ٨٨/٣٥. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٨٨/٣٥. | (١٠) الاختيارات للبلعي ٥٢١. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٨٠/٣٥. | |

ب - ضمان ما تلف: إن ثبت أن إحدى الطائفتين اعتدت على الأخرى فأتلفت شيئاً من الأنفس والأموال كان عليها ضمان ما أتلفتته، فإن كانت كلتا الطائفتين باغية، كالقتال لعصية ونحو ذلك، وأتلف هؤلاء لهؤلاء، وأتلف هؤلاء لهؤلاء، تقاضوا بينهم، فإن جهل عدد القتلى وقدر المنهوب، حُمِلَ على التساوي، وإن ادعت إحدى الطائفتين زيادة وأقامت البينة على ذلك أخذ بالبينة، وإلا فاليمين على الطائفة الأخرى، وإن عُلِمَ عدد القتلى وقدر المنهوب وعجز إحدى الطائفتين عن الأداء، ولم تعف الطائفة الأخرى، جاز أن يتحمل ذلك رجل حَمَالَةً، ثم يأخذ ما يدفعه من مال الزكاة، فإن أبت إحدى الطائفتين الصلح قوتلت حتى تركن إليه، ومن قَتَلَ أحداً بعد هذه المصالحة قتل به قصاصاً^(١).

٨ - كل من تدخل من خطباء المساجد في مثل هذه الفتن فأضررها أو أذكأها فإنه من أهل البغي والعدوان ويعزل^(٢) و(ر: صلاة/١٦هـ/٤).

٩ - إقامة البغاة الحدود (ر: حد/٧).

- جواز التعامل مع البغاة في البيع والشراء، عدا بيعهم ما يعينهم على قتال المسلمين (ر: بيع/٤و).

بَقْر:

- الزكاة في البقر (ر: زكاة/١٠د).

- عدم كراهة الصلاة في مراض البقر (ر: صلاة/١٥ب٢).

- كيفية ذبح البقر (ر: ذبح/١٧).

بِكَاء:

١ - يباح البكاء على الميت من غير ندب ولا نياحة^(٣) و(ر: موت/٤).

(١) مجموع الفتاوى ٤/٤٤٤ و ٢٨/٣١٢ و ٣٠/ (٣) مجموع الفتاوى ٢٤/٣٨٠ و ٢٧/٣٧٨ و ٣٢٥ و ٨١/٣٥ و ٨٥.

و ٣٤/٢٥١، والاختيارات للبعلي ١٦٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٣/٣٦٢.

٢ - البكاء في الصلاة لا يفسدها (ر: صلاة/١٤ب).

بكاره:

١ - تعريف:

البكاره هي الجلدة الرقيقة التي تغطي فرج المرأة.

٢ - أحكامها:

أ - إذن المرأة البكر في النكاح صُماتها (ر: نكاح/٤ج٢).

ب - زوال البكاره عيب تردُّ به المرأة المنكوحه، أو يُنقص من المهر ما يقابلها، قال رحمه الله تعالى: إن تزوج امرأة على أنها بكر، فإذا هي ثيب، فالزوج بالخيار: إن شاء فسخ النكاح، وإن شاء أن يطالب بأرش ثيب، وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر^(١) و(خيار/٢ب٢ه).

ج - الجنابة على البكاره وما يجب فيها (ر: جنابة/٣ب٣أ) و(زنا/٥٦د).

بلغم:

١ - تعريف:

البلغم هو ما انعقد من اللعاب والمخاط المفرز من المجاري التنفسية، ويقسمه الفقهاء إلى نوعين: البلغم النازل من الرأس، والبلغم الخارج من المعدة.

٢ - طهارته:

يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن البلغم طاهر سواء كان نازلاً من الرأس أو صاعداً من المعدة^(٢) و(ر: نجاسة/٣ب٢ب).

بلوغ:

١ - تعريف:

البلوغ هو انتهاء مرحلة الصغر والدخول في مرحلة التكليف.

(٢) شرح العمدة ١/٢١.

(١) مجموع الفتاوى ٣٢/١٣٧.

٢ - علامات البلوغ:

علامات البلوغ منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى، ومنها ما هو خاص بالأنثى أما المشترك بين الذكر والأنثى فهو الاحتلام، وأما الخاص بالأنثى فهو الحيض والحمل بولد.

٣ - إثبات البلوغ:

يثبت البلوغ بالإقرار مع اليمين، لأن البلوغ لا يُعرَف إلا من جهة صاحبه، وهو مؤتمن عليه^(١).

٤ - آثار البلوغ:

يترتب على البلوغ الآثار التالية:

أ - التكليف بالواجبات وترك المحرمات، فلا إثم على من ارتكب محرماً قبل البلوغ.

ب - اشتراطه لصحة عقود التبرع كالهبة والإعارة والكفالة والوقف وغير ذلك، لأن هذه العقود ضرر محض، ولذلك اشترط لصحتها كمال العقل، وذلك بالبلوغ.

ج - اشتراطه لصحة الولايات كلها، كالإمارة والقضاء والولاية على النفس والشهادة، وغير ذلك.

د - ثبوت الخيار به (ر: خيار/٢ب٨) قال رحمه الله تعالى: إن أُجِر الولي عقار اليتيم مدة يعلم أن اليتيم يبلغ في أثنائها، فأكثر العلماء يجيزون لليتيم فسخ الإجارة^(٢).

بناء:

انظر: عمارة.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨١/٣٠.

(١) الاختيارات للبعلي ٦٢٣.

بنت :

انظر: ولد.

بنت الابن :

- عدم جواز نكاح بنت الابن (ر: محارم/٣).
- جواز دفع الزكاة لبنت الابن (ر: زكاة/٢٦ ب١ ج١).
- أحوال بنت الابن في الميراث (ر: إرث/٧ ج٧).

بَنج :**١ - تعريف :**

البنج نبات مخدر، يذهب العقل دون إسكار^(١).

٢ - حكم تعاطيه :

لا يجوز تعاطي البنج من غير ضرورة، فإن تعاطاه من غير ضرورة فعليه التعزير^(٢) و(ر: مخدر) و(تعزير/٢).

بهيمة :

انظر: حيوان.

بول :**١ - تعريف :**

البول سائل تفرزه الكليتان ثم يجتمع في المثانة، ثم تُدْفَع به المثانة إلى خارج البدن.

٢ - نجاسته :

البول إما أن يكون بولَ إنسان أو بول حيوان، وبول الحيوان إما أن يكون

بول طائر أو بول بهيمة، وبول البهيمة إما أن يكون بول بهيمة مأكولة اللحم، أو غير مأكولة اللحم.

أ - وبول الإنسان نجس بالإجماع.

ب - وبول الطير معفو عنه، لأنه مما لا يمكن تحاشيه^(١).

ج - وبول الحيوان المأكول اللحم طاهر، لأنه مما تعم به البلوى^(٢) وإذا كان طاهراً فإنه يجوز شرب أبوال الإبل من غير ضرورة (ر: طعام/٤ب١ج).

د - أما بول ما لا يؤكل لحمه من البهائم كالبعغل والحمار فهو نجس، ويعفى عن اليسير منه^(٣)، وإذا بال الفأر في الفراش فغسله أحوط^(٤).

هـ - وإن شك في البول، هل هو من بول ما يؤكل لحمه، أو من بول ما لا يؤكل لحمه، فيحكم بطهارته على الأصح، لأنها الأصل في الأعيان^(٥).

و - التداوي ببول الإبل (ر: تداوي/٤ب٢).

بيان:

البيان هو التفسير والإيضاح (ر: تفسير).

بيت:

١ - تعريف:

البيت هو الغرفة المسقوفة، ونخص منها هنا ما أُعِدَّ للسكن.

٢ - أحكام البيت:

- يجب غض النظر عن البيوت كما يُغض النظر عن عورة الغير^(٦) وإن اطلع

(١) مجموع الفتاوى ٥٤٢/٢١. (٣) مجموع الفتاوى ٥٢١/٢١.

(٢) مجموع الفتاوى ٧٤/٢١ و ٥٤٢ و ٦١٣. (٤) مجموع الفتاوى ٦٢٢/٢١.

و ٢٣٩/٢٥، ومختصر الفتاوى المصرية (٥) مجموع الفتاوى ٧٤/٢١.

٢٥، والاختيارات للبعلي ٥٣، والقواعد (٦) مجموع الفتاوى ٣٧٩/١٥.

النورانية ٢٢.

رجل على بيت رجل فيجوز لصاحب البيت أن يفقأ له عينه، ولا شيء عليه (ر: جناية/١١٣).

- الاستئذان لدخول البيوت (ر: إذن/٣ أج).

- عدم فرض الخراج على البيوت (ر: خراج/١).

- بقاء البيوت لأصحابها في حالة وقف الإمام الأراضي المفتوحة عنوة (ر: أرض/١٥٢ ج).

بيت الله :

١ - تعريف :

بيت الله هو المسجد الذي يصلي فيه المسلمون. أما البيع والكنائس ونحوها من بيوت العبادة لغير المسلمين فليست بيوت الله، ولا يجوز أن يقال عنها كذلك^(١).

٢ - أحكامه : (ر: مسجد).

البيت الحرام :

البيت الحرام هو الكعبة (ر: كعبة).

بيت المال :

١ - تعريف :

بيت المال هو المكان الذي تُحفظ فيه أموال الدولة.

٢ - خزائن بيت المال :

يحتوي بيت المال على أربع خزائن هي :

أ - خزنة الزكاة:

- ١ (وموارد هذه الخزنة هي ما يجبي من الزكاة والصدقات^(١) .
- ٢ (ومصارف هذه الخزنة: هم ذور الحاجات كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل^(٢) وبقية المصارف التي ذكرها الله تعالى في سورة التوبة/ ٦٠ : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ولا يعطى الفقير القادر على الكسب، ولا من يصنع دعوة للفقراء ولا من يقيم بها سماطاً، بل يجب أن يعطى ملكاً للفقير المحتاج بحيث ينفقها على نفسه وعياله في بيته إن شاء، ويقضي بها ديونه ويصرفها في حاجاته^(٣) .

ب - خزنة المغنم الحربية:

- ١ (وموارد هذه الخزنة: خُمس المغنم الحربية التي غنمها المجاهدون في الحروب، وخُمس ما غنموه بغير حرب .
- ٢ (ومصارف هذه الخزنة: خمسُ جهاتٍ ذكرها الله تعالى في سورة الأنفال/ ٤١ : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، وقوله في سورة الحشر/ ٧ : ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٤)، وما لبيت المال من المقاسمة لا يباع، لما فيه من إضاعة أموال المسلمين^(٥) .

ج - خزنة الأشياء الضائعة:

- ١ (ويوضع في هذه الخزنة اللقطة وكلُّ مال لا يُعرف له مالك، كالمسروق إذا لم يُعرف صاحبه ونحو ذلك .
- ٢ (أما مصارفها: فإن ما قُطِع الأمل من معرفة صاحبه من موجودات هذه

(٤) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٦٢ .

(٥) الاختيارات للبعلي ٢٨٦ .

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧٧ و٥٦٢ .

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٦٩ و٥٧٥ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٧١ .

الخزانة يصرف إلى ذوي الحاجات من الفقراء والمساكين، ونحوهم، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: ذوو الحاجات كالفقراء والمساكين والعاملين في المصالح العامة وابن السبيل يجب أن يُعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة من بيت المال ومما فضل عن المصالح العامة من الفياء^(١).

د - خزانة الفياء:

١ (موارد هذه الخزنة:

أ (الجزية والعشور وما يصلح عليه الكفار المسلمين وخمس الركاز.

ب) ما تركه الناس ورحلوا عنه من الأموال^(٢).

ج) كل ما لا مستحق له، كمال من مات وليس له وارث، وكالمرايبي إذا تاب ولا يعرف الذي أخذ منه الربا ليرده إليه^(٣).

د (ما قبض بغير حق ولا تأويل كالمكوس^(٤) وكالذي تصادره الدولة من أموال الناس، وما يقدم من الهدايا للإمام والأمراء والقضاة ونحوهم^(٥)، والفرائض المالية التي تفرضها الدولة على أهل القرية لبيت المال لأجل قتيل بينهم، وما يدفعه من ارتكب حداً لتسقط عنه العقوبة، ونحو ذلك^(٦).

هـ) العقوبات المالية التي تفرضها الدولة على الأشخاص لمخالفات ارتكبوها، كما إذا شرط على أهل الذمة أن لا يبيعوا الخمر للمسلم، فباعوها، انتقضت بذلك ذمتهم، وللسلطان أن يأخذ منهم الأموال التي قبضوها من المسلمين ثمن الخمر ويضعها في بيت المال، ولا يردها إلى من اشترى الخمر من المسلمين^(٧).

٢ (ومن مصارف هذه الخزنة ما يلي:

أ (المصالح العامة: كعمارة ما يحتاج الناس إلى عمارته كالطرق

- | | |
|----------------------------|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٦٩/٢٨. | (٥) مجموع الفتاوى ٢٨٠/٢٨ و٥٦٨ و٦٠٠. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٥٦٢/٢٨. | (٦) مجموع الفتاوى ٢٢٧/٢٨، ومختصر الفتاوى المصرية ٤٦٣. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٧٦/٢٨. | (٧) مجموع الفتاوى ٦٦٦/٢٨. |
| (٤) الاختيارات للبعلي ٣٠٥. | |

والجسور والقناطر ومجاري المياه، ونحو ذلك.

ب) المعدات الحربية: كأثمان وأجور الكراع والسلاح^(١).

ج) ضمان الأخطاء الوظيفية غير المتعمدة التي تقع من أولي الأمر (ر):
إمارة/٨٨).

د) العطاء: إن إعطاء العطاء من هو أَحَقُّ به، والعدل بين الناس فيه، من أفضل أعمال ولاة الأمر، فعلى الإمام أن يتحرى المصلحة في توزيع العطاء، ولا يجوز له أن يعطي أحداً من المال شيئاً لا يستحقه لهوى نفسه من قرابة أو مودة بينهما، لأن هذا المال ليس ماله، وإنما هو أمين فيه، ووكيل في قسمه، فعليه أداء الأمانة فيه^(٢) و(ر: إمارة/٢٥٨).

- ويقدم في العطاء المقاتلة على غيرهم، وهم أهل السابقة، وهم أحق الناس بالفيء، فإنه لم يحصل إلا بهم^(٣)، ويجوز للإمام أن يفضل بعضهم على بعض لزيادة منفعة^(٤).

- ثم من يُغني عن مسلمين في جلب المنافع والقيام بالمصالح العامة، كولاة الأمور والقضاة والسعاة على المال، والعلماء والأئمة في الصلاة والمؤذنين^(٥) ومقدار ما يعطاه الواحد من هؤلاء: يقدر حسب حاجته ومنفعته، فإن كانت حاجته أكبر من منفعته أعطي ما يقوم بحاجته، وإن كانت منفعته أكثر من حاجته كان عطاؤه بحسب منفعته^(٦).

- ثم من يُبلي البلاء الحسن في دفع الضرر عنهم كالمجاهدين^(٧).

- ثم ذوو الحاجات: وهؤلاء يؤخرون عن ذوي المنافع، ويقدم من ذوي الحاجات: الفقهاء على غيرهم، ويعطون بقدر كفايتهم^(٨).

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٢٨ | (٦) مجموع الفتاوى ٢٥٨/١٩ و ٢٨٨/٢٨ |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٢٨/٢٨ و ٢٦٧. | ١٣٤/٣٠ |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٢٨ | (٧) مجموع الفتاوى ٢٨٧/٢٨ |
| (٤) الاختيارات للبلبي ٥٤٩. | (٨) مجموع الفتاوى ٢٨٧/٢٨ |
| (٥) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٢٨ و ٥٦٢ و ٥٧٧. | |

- ثم الفقراء: ولا يستحق الفقراء من هذه الخزانة إلا ما فضل عما تقدم^(١) فإن لم يحصل للفقراء من الزكاة ما يكفيهم، وكانت أموال بيت المال مستغرقة بالمصالح العامة، كان إعطاء العاجز منهم فرضاً على الكفاية، وعلى المسلمين جميعاً أن يُطعموا الجائع ويكسوا العاري^(٢).

- لا حق للرافضة في الفيء^(٣).

- ليس للولاة أن يستأثروا بما فوق الحاجة من الفيء^(٤).

٣ - استدانة بيت المال من الناس:

إن احتاج ولي الأمر إلى إعطاء ظالم لدفع شره عن المسلمين، كإعطاء المؤلفلة قلوبهم، وإعطاء الكفار لئلا يقاتلوا المسلمين، ولم يكن في بيت المال شيء، استلف من الناس أموالاً، ثم أداها إليهم^(٥) و(ر: إمارة/٢٥٨).

٤ - صرف الأفراد مستحقات بيت المال عليهم في مصارفها قبل تسليمها إلى بيت المال:

كان رحمه الله تعالى يفرق في هذه الحالة بين ما إذا كان بيت المال منتظماً مستقيماً، وبين ما إذا كان بيت المال ليس كذلك.

فإن كان بيت المال مستقيماً أمره بحيث يوضع ماله في حقه ولا يمنع عن مستحقه فإن من صرف ما وجب عليه لبيت المال في مصارفه كعمارة طريق بغير إذن الإمام فقد تعدى.

أما إن كان أمر بيت المال مضطرباً: فإن من صرف ما وجب عليه لبيت المال في مصارفه من غير أن يكون متهماً فلا ينبغي للإمام نقض تصرفه، ولا يضمن المتصرف^(٦).

(١) مجموع الفتاوى ٥٦٦/٢٨ و٥٨٨.
 (٢) مجموع الفتاوى ٥٦٩/٢٨ و٥٧٥.
 (٣) الاختيارات للبعلي ٥٤٨.
 (٤) الاختيارات للبعلي ٥٤٨.
 (٥) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٤٧.
 (٦) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٨٧.

٥ - ما أعطاه الإمام لأحد من الفقراء أو غيرهم من بيت المال فهو حلال إلا أن يخبره بأن ما أعطاه هو عين الحرام^(١) وتحل إذا رتبها لغير معين، كما إذا أقطع الإمام المكوس للجنود أو رتبها للفقراء أو الفقهاء^(٢).

٦ - كيفية قسمة هذا المال :

قسمة الإمام لمال بيت المال ليست كقسمة المال بين الشركاء، إذ يجوز له أن يختص طائفة من الناس بصنف من أصناف بيت المال، ويختص طائفة أخرى بصنف آخر غيره^(٣).

ولا يجب أن يسوي بين أصناف أهل الفيء، ولا يستحب^(٤).

بيت المقدس :

بيت المقدس هو مدينة القدس، وليس في بيت المقدس مكان يقصد للعبادة سوى المسجد الأقصى (ر: مسجد/ ١١٠ أ ب ه).

بيع :

١ - تعريف :

البيع هو مبادلة مال بمال بالتراضي على سبيل التملك والتملك.

٢ - حكمه :

١ - لقد اعتاد الناس عادات في البيع والشراء والإجارة والأكل والشرب واللبس وغير ذلك، فجاءت الشريعة فأقرت الحسن منها وحرمت الفاسد، وأوجبت ما لا بد منه، وكرهت ما لا ينبغي، واستحبت ما فيه مصلحة راجحة من أنواع هذه العادات ومقاديرها وصفاتها^(٥).

(٤) مجموع الفتاوى ٢٥٧/١٩.

(٥) مجموع الفتاوى ١٨/٢٩.

(١) مجموع الفتاوى ٥٨٩/٢٨.

(٢) الاختيارات للبلعي ٣٠٥.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣٣/٣٠.

ب - والبيع والشراء جائزان في الأصل غير واجبين، ولكن إن احتاج الناس إليهما: وجبا، ويُجبر على فعل الواجب^(١) ويُجبر على البيع في حالات، منها:

(١) للتمكن من أداء الواجب: فكل من وجب عليه أداء مال إذا لم يمكنه أداءه إلا بالبيع صار البيع واجباً يجبر عليه ويُفعل بغير اختياره، فيجبر على بيع ماله لأداء ما وجب عليه من النفقات، كالنفقة على النفس والزوجة والأولاد، ولوفاة الدين^(٢).

(٢) ويُجبر على بيع الشيء المشترك الذي تضره القسمة إذا طلب الشريك ذلك^(٣).

(٣) ويُجبر على بيع ما اضطر الناس إليه من الطعام والشراب واللباس^(٤).

(٤) ويُجبر على بيع ما تعلق به حق الغير، كمن له في أرض غيره شجرة، أو بئر وجب عليه بيع ذلك لصاحب الأرض إن طلب صاحب الأرض ذلك^(٥).

(٥) ويُجبر على البيع إذا تعين وسيلة لقطع دابر المنكر، وعلى هذا فإنه كان رحمه الله تعالى يوجب بيع الأمة إن زنت في المرة الرابعة^(٦).

ج - إذا قبض الكافر أموالاً بعقود محرمة عندنا، وهو يعتقد جوازها في دينه كالربا وثنم الخمر والخنزير ونحو ذلك، فهي حلال بالنسبة إليه، وجاز للمسلم معاملته بالمال الذي حصل منها^(٧) والمسلم المتأول الذي يعتقد جواز ما فعله من المعاملات والمبايعات التي يقضي فيها بعض العلماء إذا قبض بها أموالاً، ثم تبين له تحريم ذلك، لم يحرم عليه ما قبضه بالتأويل، ويجوز لغيره من المسلمين الذين يعتقدون تحريم ذلك أن يعاملوه في ذلك^(٨).

- | | |
|---------------------------------|---------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ١٩٢/٢٩. | (٦) الاختيارات للبعلي ٥٢٧. |
| (٢) مجموع الفتاوى ١٩٠/٢٩ و ١٩١. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٦٥/٢٩ و ٢٦٧. |
| (٣) مختصر الفتاوى المصرية ٣٥١. | والاختيارات للبعلي ٢٨٨. |
| (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٣٢٠. | (٨) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٢٩ و ٤٤٣ و ٤٤٤. |
| (٥) مجموع الفتاوى ١٩٣/٢٩. | والاختيارات للبعلي ٢٨٨. |

د - ولم يُجز رحمة الله تعالى الجمع بين عقدين مختلفي الحكم ولو كانا بعوضين متميزين، فإن جمع البائع بينهما لم يكن للمشتري أن يقبل أحدهما بعوضه^(١) فلا يجوز الجمع بين البيع والقرض، فقد سئل رحمه الله عن رجل أقرض رجلاً، فلما طالبه قال: أنا معسر، وأنا أشتري منك صنفاً بزيادة على أن تصبرني ستة شهور، فقال: لا يجوز، لأن رسول الله ﷺ نهى عن سلف وبيع، ولا بين البيع والشركة، فلا يجوز أن يبيعه نصف ما عنده من القماش مثلاً على أن يكونا شركاء في القماش كله؛ ولا بين بيعين، فلا يجوز أن يبيعه على أن يتناع منه^(٢) ولكنه أجاز الجمع بين البيع والإجارة إذا كان كل منهما مقصوداً؛ فقد سئل رحمه الله تعالى عن رجل له دكان مستأجرة بخمسة وعشرين كل شهر، وله فيها عدة وقماش، فجاء إنسان فقال: أنا أستأجر هذه الدكان بخمسة وأربعين وأقعد بالعدة والقماش أبيع فيه وأشتري، فقال: هذا قد جمع بين بيع وإجارة معاً، وذلك جائز في أظهر قولي العلماء^(٣)، وأفتى رحمه الله تعالى: أنه إن باعه ثمرة البستان فقط، وأكره الأرض للسكنى جاز، كما يجري في بساتين دمشق التي تكرر في الصيف، أما إن كانت المنفعة غير مقصودة أصلاً، وإنما جاءت من أجل جداد الثمر، مثل أن يشتري عنباً ويقيم في الحديقة لقطافه، فهو لا يجوز قبل بدو صلاحه، لأن المنفعة هنا قصدت لأجل الثمرة، فلا يكون الثمر تابعاً لها، فلا يحتاج إلى إيجارها إلا إذا جاز بيع الثمر^(٤).

هـ - البيع وقت النداء لصلاة الجمعة باطل، لأن النهي عنه ورد لحق الله تعالى^(٥).

و - ويحرم شراء الشخص على شراء أخيه، وللمشتري الأول مطالبة البائع بالسلعة^(٦).

(٤) مجموع الفتاوى ٣٠/٢٩ و٧٩.

(١) الاختيارات للبعلي ٢١٦. (٢) مجموع الفتاوى ٥٢٨/٢٩ و٥٣٣ و٣٠.

(٣) ٨٣، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٥٣. (٦) الاختيارات للبعلي ٢١٦.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٣٧.

٣ - الصيغة في البيع :

أ - الأصل في العقود أنها لا تصح إلا بالصيغة: وهي العبارات التي يخصها بعض الفقهاء بالإيجاب والقبول، وسواء في ذلك البيع والإجارة والهبة والنكاح وغير ذلك^(١)، ويستحب أن تكون الصيغة باللغة العربية لمن يحسنها، ولو قيل بکراهة العقود بغير العربية لغير حاجة لكان متوجهاً^(٢).

ب - يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن البيع يصح بكل ما يدل على مقصوده من قول أو فعل، وبكل ما يعده الناس بيعاً^(٣) لأن الشارع لم يضع له صيغة معينة لا يصح إلا بها^(٤) وبناء على ذلك فقد أجاز الإيجاب والقبول في البيع بالإشارة سواء كان العاقد أخرس أو قادراً على الكلام (ر: إشارة/ ٣-٢).

ج - الاستثناء في الصيغة: يجوز لكل عاقد أن يستثنى من منفعة المعقود عليه ما له فيه غرض صحيح، كما إذا باع عقاراً واستثنى سكناه مدة معلومة^(٥). ويشترط في هذا الاستثناء أن تتوافر فيه شروطه (ر: استثناء).

د - الاشتراط في الصيغة:

١ (انظر أيضاً: شرط.

٢ (إذا شرط في البيع شرطاً هو فعل أو ترك مما هو مقصود للبائع أو المشتري أو المبيع صح البيع والشرط، كاشتراط منفعة المبيع لنفسه أو لغيره مدة معلومة^(٦) واشتراط أنه إن باع السلعة فالبائع هو أحق بها بالثمن^(٧) واشتراط وقف المبيع، وأن لا يخرج من هذا البلد، وأن لا يستعمله في العمل الفلاني، واشتراط أن يتسرى بالأمة المبيعة، وأن لا يستعملها للخدمة، ونحو ذلك^(٨).

- (١) مجموع الفتاوى ٥/٢٩.
 (٢) مجموع الفتاوى ٣٠٦/٣ و ١٢/٢٩.
 (٣) الاختيارات للبعلي ٢١٤.
 (٤) مجموع الفتاوى ١٣/٢٩ - ٢٠ و ٢٢٧.
 (٥) مجموع الفتاوى ٥٤٥/٢٠.
 (٦) الاختيارات للبعلي ٢١٩.
 (٧) الاختيارات للبعلي ٢١٨.
 (٨) الاختيارات للبعلي ٢١٩.

٣) لا يجوز له أن يبيعه بشرط أن يُقرضه، لأن رسول الله ﷺ نهى عن سلف وبيع، وقد أفتى رحمه الله تعالى في رجل أقرض رجلاً، فلما طالبه، قال: أنا معسر، وأنا أشتري منك صنفاً بزائد على أن تنظرني ستة أشهر، إن ذلك لا يجوز^(١) و(ر: بيع/ ٥٢).

٤) ولا يجوز له أن يبيعه بشرط أن يبتاع منه، لنهي رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة^(٢) و(ر: بيع/ ٥٢).

٥) ولا يجوز له أن يبيعه الشيء على أنه متى رده إليه رد إليه الثمن الذي أخذه منه^(٣) و(ر: بيع/ ٥٧) ولكن يجوز له أن يشترط أنه إن باعه فهو أحق به بالثمن^(٤).

٦) ويجوز له أن يبيعه بشرط أن يؤجره، كما إذا اشترى منه ثمرة بستانه على أن يؤجره البيت الذي في البستان^(٥) و(ر: بيع/ ٥٢).

هـ - تنابع الإيجاب والقبول: يجب تنابع الإيجاب والقبول، حتى إذا طال الفصل بينهما بكلام أجنبي، أو انفض مجلس العقد وتفرق المتعاقدان بأبدانهما قَبْلَ القبول بطل الإيجاب، وكذلك الشروط والاستثناءات ونحوها من لواحق العقد إذا طال الفصل بينها وبين العقد بكلام أجنبي أو تفرقا من المجلس قبل الاتفاق على إلحاقها بالعقد فإنها لا تلحق به^(٦).

٤ - المتعاقدان:

أ - العقل والبلوغ: فيبيع الصغير وإذنه بالبيع لا يجوز^(٧).

يشترط في كل من المتعاقدين ما يلي:

ب - الرضى:

- | | |
|---------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٢٨/٢٩. | (٤) الاختيارات للبعلي ٢١٨. |
| (٢) مختصر الفتاوى المصرية ٣٥٣. | (٥) مجموع الفتاوى ٣٠/٢٩ و ٧٩ و ٢٣٧. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٣٣/٢٩ و ٣٩٥ و ٤٣٣. | (٦) مجموع الفتاوى ٤١١/١٣ و ١٣٩/٢١. |
| ٥٣٦ و ٣٦/٣٠، والاختيارات للبعلي | (٧) مجموع الفتاوى ٣٩٨/٢٩. |
- .٢١٦

١) والرضى يتبع العلم، وكل ما يخل بالعلم يخل بالرضى، فمن لم يعلم أنه قد غبن فقد يرضى وقد لا يرضى، فإذا غُبن ورضي فلا بأس بذلك، وإن لم يرض فإن له خيار الغش^(١) (ر: خيار/٢ب٣) وعلم الإنسان ببيع ماله وسكوته على ذلك يعتبر رضى ببيعه، فقد قال رحمه الله تعالى فيمن رأى عبده يبيع فلم ينهه، فلا يحق له المطالبة بالفسخ بعد ذلك^(٢).

٢) والإكراه يخل بالرضى، ولذلك لا يصح بيع المكروه^(٣) (ر: إكراه/٥ب).
٣) ويجوز البيع مع الإخلال بالرضى في حالات، منها:

أ) في حالة الضرورة: إذا اضطر الناس إلى ما عند البائع من الطعام واللباس، فيجب أن يبيعهم بثلثي المثل بغير اختياره^(٤)، وإذا احتاج الناس إلى السلاح للجهاد، فعلى أهل السلاح أن يبيعه بثلثي المثل، ولا يمكنون من حبسه^(٥) (ر: إجبار/٣) ويجبر المحتكر على بيع ما احتكره (ر: احتكار/٣). ويجب شراء الشيء، ويجبر عليه بثلثي المثل، إذا كان آلة للعبادة، كآلة الحج ورقبة العتق وماء الطهارة، وفي النفقات الواجبة كطعام وكسوة من تلزمه نفقته^(٦).

ب) في حالة تعلق حق الغير بالمال: فإذا طالب الشريك ببيع الشيء المشترك الذي تضره القسمة، يبيع وإن لم يرض الشريك الثاني ببيعه^(٧) ويجبر على بيع ماله إن وجب عليه أداء مال - كالدين والنفقات الواجبة - لا يمكن أداؤه إلا ببيع ماله^(٨).

ج) في حالة الشفعة (ر: شفعة).

ج - ولا يشترط في المتعاقدين البصر، بل يصح بيع الأعمى وشراؤه، ولا بد أن يوصف له المبيع، فإن وَجَدَهُ على خلاف الوصف فله الفسخ^(٩).

- (١) مجموع الفتاوى ١٠٣/٢٨.
(٢) الاختيارات للبعلي ٢٤١ و٢٧٢.
(٣) مجموع الفتاوى ٧٢/٣٠، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤٨.
(٤) مجموع الفتاوى ١٠١/٢٨ و١٩٢/٢٩.
(٥) مجموع الفتاوى ٨٧/٢٨.
(٦) مجموع الفتاوى ٧٧/٢٨.
(٧) مختصر الفتاوى المصرية ٣٥١ و٣٥٢.
(٨) مجموع الفتاوى ٩٠/٢٩ و١٩١.
(٩) مجموع الفتاوى ٢٠١/٣٠.

د - اعتقاد حل البيع: فإذا تباع الكفار بيوعاً يعتقدون حلها كبيع الخمر والخنزير ونحوهما، وتقابضوا الأموال ثم أسلموا، كانت تلك الأموال حلالاً لهم، وإن تحاكموا إلينا فيها قبل إسلامهم أو بعد إسلامهم أقررناها في أيديهم^(١) وكذا المسلم إذا تعامل بمعاملة يعتقد جوازها، وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال، وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة، كالذي يحصل من الحيل الشرعية التي يعتقد حلها^(٢) و(ر): اعتقاد/٢).

هـ - إباحة القصد: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أن القصد في العقود معتبرة^(٣) ولذلك حرم بيع التورق، وهو أن يشتري الشخص السلعة بشمن مؤجل وهو في غير حاجة إليها، وإنما حاجته إلى المال، ثم يبيعها إلى آخر نقداً بأقل مما اشتراها به^(٤) ولا يجوز بيع ولا شراء ما القصد منه معصية الله تعالى كبيع العصير لمن يجعله خمراً^(٥) وبيع الكفار ما يستعينون به على كفرهم، كبيعهم ما يبنون به كنيسة، أو يتخذون منه تمثالاً^(٦) وبيع الحرير لمن يلبسه لبساً محرماً، ويجوز بيعه للنساء وللکافر^(٧) وبيع السلاح لمن يقاتل به قتالاً محرماً^(٨) وبيع المسلم ما يستعين به على التشبه بالكفار في عيدهم من الطعام واللباس والبخور ونحو ذلك^(٩).

و - ويجوز أن يباع البغاة من أهل الأهواء والممتنعين عن أداء الواجب، ويشترى منهم ما يباع ويشترى من سائر الناس، ولكن لا يجوز أن يباع لهم ما يعينهم على قتال المسلمين^(١٠).

- | | |
|---|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٩/٢٢ و ٣١٩/٢٩ و ٤٤٤. | (٦) مجموع الفتاوى ١٤١/٢٢، والاختيارات للبلبي ٤١٥. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣١٨/٢٩ و ٣١٩. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٢٩/٢٩، ومختصر الفتاوى المصرية ٣١٩. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٧٨/٢٠ و ١٤٦/٣٢. | (٨) مجموع الفتاوى ١٤١/٢٢ و ٢٧٥/٢٩. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٠٢/٢٩ و ٣٠٣ و ٤٤٣. | (٩) مجموع الفتاوى ٣١٩/٢٥. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣٣٢/٢٩، والاختيارات للبلبي ٢١٥. | (١٠) مجموع الفتاوى ٢٧٥/٢٩. |

ز - ويمنع الذمي من شراء الأرض العشرية لما في ذلك من تعطيل زكاتها، ولا يصح البيع^(١) و(ر: ذمي/٧١٣) كما يمنع الذمي من شراء دار المسلم^(٢) و(ر: إجارة/٤ب١) ويجوز للكافر الذمي أن يبيع الخمر للكافر الذمي من غير مجاهرة، ويجوز للمسلم أن يعامله بهذا الثمن^(٣) وليس له أن يبيعها لمسلم إن شُرِّطَ عليهم أن لا يبيعوها للمسلم، فإن باعوها له انتقضت ذمتهم، وللسلطان أن يأخذ منهم الأموال التي قبضوها من المسلمين ثمن الخمر ولا يردها إلى من اشتراها منهم من المسلمين^(٤).

ح - إذا اشترى من أهل الحرب شيئاً من دارهم، ثم خرج إلى دار الإسلام، فعليه أن يعطي الثمن لمن باعه وإن كان كافراً حربياً^(٥).

ط - لا يجوز لولي الأمر أن يحصر بيع مادة معينة في شخص معين لبيعها بسعر أعلى، ولا يجوز الشراء منه إلا عند الحاجة، لما ارتكبه من الظلم (ر: احتكار/٣ج).

كما لا يجوز لأهل السوق أن يتفقوا على أن لا يزيدوا في سلع هُم محتاجون إليها لبيعها صاحبها بأقل من قيمتها ثم يتقاسمونها بينهم، أما إن اتفق اثنان من أهل السوق على ألا يزيدا في السلعة وفي السوق غيرهما ممن يزيد فيها فلا يحرم عليهما ذلك، لأن باب المزايدة مفتوح (ر: احتكار/٣ب).

ي - البيع والشراء عن الغير:

١ () إن كان وكيلاً عن شخص بالشراء، أو ولياً عليه، فاشترى من مال موكله أو موليه شيئاً كان الشراء للمملوك والمولى عليه ولو نوى شراؤه لنفسه، لأن له ولاية الشراء^(٦) وبناء على ذلك أفتى رحمه الله أن السلطان إن اشترى لنفسه عبداً من مال بيت المال فالملك لبيت المال، ونية الشراء منه بمالهم

(٤) مجموع الفتاوى ٦٦٦/٢٨.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٢٩/٢٩.

(٦) الاختيارات للبعلي ٢٥١.

(١) الاختيارات للبعلي ١٨١.

(٢) الاختيارات للبعلي ٢٦٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٦٦٧/٢٨.

نية محرمة^(١). وأنه لا يجوز للدلال أن يكون شريكاً لمن يزيد في السلعة، في بيع من يزيد، من غير علم البائع، لأنه يحب أن لا يزيد أحد عليه، فلا ينصح، وإن تواطأ جماعة على ذلك استحقوا التعزير البليغ الذي يردعهم^(٢).

٢) ولا يجوز للوكيل ولا للولي أن يبيع مال الموكل أو المولى عليه بغبن فاحش، فإن كان المشتري يعلم ذلك فالعقد باطل، وإن كان لا يعلم فله أن يرجع على من غره بما يلزمه في أصح قولي العلماء^(٣) فإن خانوا فباعوا بأقل من ثمن المثل، ثم تصرفوا مع ذلك فلا بد من تصحيح تصرفهم في حق المشتري منهم وحق صاحب المال، لأنه لو أبطل ذلك لفسد عامة أموال الناس التي يتصرف فيها بحكم الولاية والوكالة لغلبة خيانة الأولياء والوكلاء، لا سيما وأنه يدخل في ذلك من تصرفات ولاية الأمور ما لا يمكن إبطاله، والشريعة جاءت بتحصيل المنافع وتكميلها^(٤).

- ولا يجوز للولي شراء مال المحجور عليه لنفسه (ر: ولاية/٤ج).

٣) ويجوز للمملوك أن يفتر من مالكة المقيم في دار الحرب، ويبيع نفسه ويحفظ ثمنه لمالكة، إذا كان المملوك يتضرر من رجوعه إلى مالكة، سواء كان الضرر في دينه أم دنياه (ر: إياق/٢ب).

ك- من ظهر منه الفجور يُمنع من تملك الغلمان المرذان الصُّباح، ويفرق بينهما^(٥).

ل- يكره للمعسر أن يشتري شيئاً بثمن مؤجل دون أن يُعلم البائع بعسرته^(٦).

٥ - المبيع :

المبيع إما أن يكون نقداً، أو يكون غير نقد، فإن كان نقداً وكان الثمن نقداً سُميَ (بيع الصرف) وستحدث عنه فيما بعد (ر: بيع/٥٥).

- | | |
|--------------------------------------|----------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٩٧/٣٠، والاختيارات | (٣) مجموع الفتاوى ٣٩٧/٢٩ و ٦٨/٣٠ |
| للبلعي ٣٤٢. | (٤) مجموع الفتاوى ٢٥١/٢٩ |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣٠٥/٢٩، ومختصر | (٥) مجموع الفتاوى ٣٧١/٢٨ |
| الفتاوى المصرية ٣٤٢. | (٦) الاختيارات للبلعي ٢٣٣. |

وإن كان المبيع غير نقد: فإما أن يكون حالاً أو مؤجلاً موصوفاً في الذمة، فإن كان مؤجلاً موصوفاً في الذمة فهو (بيع السلم) وستحدث عنه فيما بعد (ر: بيع/٧ب).

وإن كان المبيع حالاً: فإما أن يباع بجنسه متفاضلاً، وهو (الربا) وستحدث عنه في (ر: ربا/٢ب) أو يباع بغير جنسه.

فإن يباع بغير جنسه فله الأحوال التالية:

أ - شروط المبيع: يشترط في المبيع الشروط التالية:

١ (أن يكون مباحاً الانتفاع به: فإن كان لا يباح الانتفاع به فلا يجوز بيعه، والمبيع الذي يحرم الانتفاع به على نوعين:

أ (نوع يحرم الانتفاع به لحرمة عينه كالخمر والخنزير والصليب ونحو ذلك، فإن تباع المسلمان شيئاً منها فالبيع باطل، يرد به المبيع على البائع فيتلف، ويرد الثمن على المشتري^(١)، وقال في موضع آخر: إن لم يقبض البائع الثمن فإنه لا يقضى له به، وإن كان قد قبضه: فإنه لا يقضى عليه برده، ولكن لا يحل له الثمن، بل عليه أن يصرفه في مصالح المسلمين^(٢).

ويجوز للذمي أن يبيع الخمر للذمي من غير مجاهرة، لأنه حلال عندهم، ويجوز للمسلم أن يعامله بهذا الثمن^(٣).

ب) ونوع مباح في الأصل، ولكن حرم لأنه قصد به محرم، فلا يحل بيعه لذلك القصد^(٤) كبيع العنب لمن يعصره خمراً^(٥) وبيع الحرير لمن يلبسه لبساً محرماً^(٦) وبيع السلاح لمن يقاتل به قتالاً محرماً^(٧) وكبيع الكفار ما

-
- (١) مجموع الفتاوى ١٤١/٢٢ و ٣١٩/٣٠. (٥) مجموع الفتاوى ٢٣٦/٢٩ و ٣٣٢.
- (٢) مجموع الفتاوى ١٤٢/٢٢ و ٣٠٩/٢٩. (٦) مجموع الفتاوى ٢٢٩/٢٩، ومختصر
- (٣) مجموع الفتاوى ٦٦٧/٢٨. الفتاوى المصرية ٣١٩.
- (٤) مجموع الفتاوى ٣٠٨/٢٩، والاختيارات (٧) مجموع الفتاوى ١٤١/٢٢ و ٢٧٥/٢٩ و للبعلي ٢١٥.
- (٥) ٣٣٢.

يقيمون به كنيسة ونحوها^(١) وكبيع الجارية لتصنع له خمراً^(٢) وكبيع كتب الكيمياء المشتملة على كيفية صناعة الأدوات المزوّرة كاللؤلؤ المزوّر ونحوه^(٣) وبيع المسلم ما يستعين به المسلمون على التشبه بالكفار من الطعام أو اللباس أو البخور أو غير ذلك^(٤).

وما قبضه البائع من ثمن هذه المبيعات فلا يطيب له ثمنه، وعليه أن يصرفه في مصالح المسلمين^(٥).

أما إذا كان القصد منه مباحاً فيحل بيعه، كبيع الطير الجائر حسبه لسماع صوته^(٦).

(ج) ونوع حلال في ذاته ولكنه حرم لكسبه، كالمأخوذ غصباً أو بعقد فاسد، وهذا لا يحل شراؤه بعينه، ولكنه إن اختلط بمال حلال للرجل ولم يمكن تمييزه حل الشراء من ماله وقبض ثمن المبيعات منه، ولكن إن كان أكثر ماله حراماً فهل تحرم معاملته أم تكرهه؟ على وجهين^(٧).

د (ما حَرَّمَ ثمنه على نفسه: ويجوز له أن يبيع ما حَرَّمَ ثمنه على نفسه، فإن قال: هذا الشيء متى بعته فثمنه عليّ حرام، وعليه دين، فيجوز له بيعه، ويوفي للناس حقوقهم، وفي وجوب الكفارة عليه قولان^(٨).

هـ) إن جمع ما يحل بيعه وما لا يحل بيعه في صفقة واحدة، كأن يبيع خلاً وخمراً بيعاً واحداً، يصح الحلال بقسطه من الثمن، وللمشتري خيار تفرق الصفقة^(٩).

٢) أن يكون متقوماً: فالأعيان غير المتقومة لا يصح بيعها بالاتفاق^(١٠) فلا يجوز لصاحب البستان أن يأخذ من صاحب النحل ثمن ما يأكله نحله من بستانه، لأن ذلك لا ينقص من ملكه شيئاً، ولكن إن كان دخول النحل إلى

- | | |
|----------------------------|--|
| (١) الاختيارات للبعلي ٤١٥. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٧٦/٢٩ و ٣٢٠. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣٤٢/٢٩. | (٨) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٠. |
| (٣) الاختيارات للبعلي ٢٢٦. | (٩) مجموع الفتاوى ٣٤١/٢٩. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣١٩/٢٥. | (١٠) مجموع الفتاوى ٢٠٥/٣٠، والاختيارات للبعلي ٢٣٤. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣٠٨/٢٩. | |
| (٦) الاختيارات للبعلي ٢١٤. | |

أرضه يضره فله أن يمنع دخول نحلته إلى أرضه^(١).

والمصحف غير مُتَقَوِّم لكرامته، ولذلك لا يجوز بيعه، ولكن تجوز
المبادلة عليه للضرورة^(٢) و(ر: بدل/ ٥٢) والحر غير متقوم لكرامته أيضاً
لا يجوز بيعه^(٣).

(٣) أن يكون مملوكاً للبائع:

أ (ومن الأشياء المملوكة التي يجوز بيعها: الماء المحبوس عليه في
الإقطاع مثل: أن تكون الأرض بمائها محبوسة عليه بألف درهم،
ويدون تحبيس الماء بخمسمئة، فيجوز له بيع الماء^(٤) والأراضي التي
فتحت عنوة كمكة المكرمة، والأراضي الخراجية كسواد العراق، هي
ملك أصحابها لأنها نقلت من المخارجة إلى المقاسمة، وأقرت بأيدي
أصحابها، وهي تنتقل عنهم إلى ذريتهم بالإرث والوصية والهبة، ويجوز
لهم بيعها^(٥) ولبن الأمة ملك سيدها، ويجوز له بيعه، ولا يجوز بيع لبن
الحررة^(٦) ويجوز للمعير بيع الشيء المعار (ر: إغارة/ ٣ب).

ب) فإن كان المبيع غير مملوك للبائع فلا يجوز له بيعه، وعلى هذا فإنه لا
يجوز له أن يبيع مال غيره بغير ولاية ولا وكالة، فإن باعه وقع البيع
موقوفاً على إجازة المالك، إن أجازته جاز، وإن لم يجزه بطل^(٧)، فإن
باع المودع لديه الوديعة ولم يجز المالك البيع كان بيعه باطلاً، وكان
لصاحب الوديعة أن يطالب كلاً من المودع لديه الذي سلمه الوديعة،
والمشتري الذي تسلم الوديعة بالشراء الفاسد^(٨) ولا يجوز بيع أو شراء
المغضوب أو المسروق أو ما هو في حكمهما، فإن اشتراه فإنه لا يخلو
من حالين:

- | | |
|--|------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٠. | (٥) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٨٨ و ٢٩/٢٠٤، |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣١/٢١٢. | والاختيارات للبعلي ٢١٤ و ٢١٥. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٢ و ٢٢٥، ومختصر | (٦) مجموع الفتاوى ٣٤/٦٠. |
| الفتاوى المصرية ٣٢٢. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٠/٥٧٧ و ٢٩/٢٣٥. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٩/٢١٤. | (٨) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٩٥. |

الأول: أن يعلم أنه مغصوب أو مسروق: وفي هذه الحالة لا يجوز البيع ولا الشراء^(١) إلا أن يريد بشرائه استنقاذه من يد غاصبه ورده إلى صاحبه^(٢) فإن اشتراه بنية تملكه: فإن المشتري يضمن أجره منافع للمالك من حين استلامه، سواء انتفع به أم لم ينتفع به^(٣).

ويجوز للغاصب بيع المغصوب ونحوه إذا كان لا يعرف صاحبه، ويريد أن يبيعه لينفق ثمنه في مصالح المسلمين (ر: غصب/٣ب) وسيأتي بعد قليل.

الثاني: أن لا يعلم أنه مغصوب أو مسروق: وفي هذه الحالة لا إثم على المشتري بالشراء، وإن علم بعد ذلك بأنه مغصوب فلا يجب عليه غير الثمن الذي أخذه به^(٤) ولا يضمن لمالكة شيئاً من منفعه، وإنما يكون ضمانها على البائع، ثم إن انتزعه المالك من يده - أي من يد المشتري - فإنه يرجع بالثمن على الذي باعه إياه وقبض الثمن منه^(٥) وإن لم ينتزعه من يده من غير إجازة للبيع فإن المشتري يبيعه ويأخذ منه الثمن الذي دفعه فيه، ويتصدق بالربح^(٦).

- لا يجوز بيع الحر، لأن الحر لا يملك لكرامته^(٧) ولكن إذا دخل المسلم بلاد الحرب بغير أمان واشترى منهم أولادهم، ثم خرج بهم إلى ديار الإسلام كانوا ملكاً له بالاتفاق، وله بيعهم، لأن الحربي مباح الدم، فيكون له استرقاقهم، أما إن دخل بلادهم بأمان فليس له ذلك^(٨) وإن اشترى رقيقاً هو رحم محرمة عليه، فلا يجوز له بيعه، لأنه عتق عليه حين اشتراه، فيكون يبيعه له بيعاً لحر، ولا يملك الحر (ر: رق/٤ب).

- | | |
|---|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٧٦/٢٩ و ٣٢٣. | (٥) مجموع الفتاوى ٣٨٨/٢٩ و ٤١٧. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٧٦/٢٩. | (٦) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٦٩. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٨٨، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤٥. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٢ و ٢٢٥، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٢. |
| (٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٣٢٥. | (٨) مختصر الفتاوى المصرية ٣٢٢. |

- والماء النابع من الأرض بغير فعل آدمي، والكلأ النابت بغير فعل آدمي، فإنه يُنظر إلى الأرض: فإن كانت الأرض مباحة غير مملوكة لأحد فكل ما فيها من ماء أو كلاً أو معدن ظاهر كالقير والنفط، أو باطن كالذهب والفضة غير مملوك لأحد، ولا يجوز بيعه قبل امتلاكه بالحيازة، بل من سبق إليه فهو أولى به من غيره^(١)، أما إذا كانت الأرض أرضاً مملوكة: فإنه يجوز له أن يبيع ما فيها من ماء أو كلاً بشرطين:

الأول: أن يكون محتاجاً إليه، وعندئذ يكون أحق به من غيره^(٢).
الثاني: أن يبذل في تحصيله تكلفة، كما إذا ترك زراعة أرضه لينبت فيها الكلأ^(٣) وكما إذا كانت الأرض خراجية وكان الماء محبوساً عليه في الإقطاع، مثل: أن تكون الأرض بمائها بألف درهم، وبدون تحييس الماء بخمسة^(٤).

أما إذا لم يتوافر هذان الشرطان، بأن كان غير محتاج إليه، ولم يبذل في تحصيله مالاً، فقد اختلف الفقهاء في جواز بيعه، والأكثر على الجواز^(٥) ولكن يجب عليه بذل فضل الماء للشرب بغير عوض^(٦).

والمباحات التي يشترك جميع المسلمين فيها كالصيود البرية والبحرية والمعدن، إذا تحجرها السلطان وأمر أن لا يأخذها إلا نوابه، وتباع للناس، لم يحرم على الناس شراؤها^(٧).

- ولا يجوز بيع الوقف الصحيح اللازم، لأنه بوقفه قد خرج عن ملك الواقف^(٨) إلا في أحوال نذكرها في (وقف/ ٥ب).

-
- (١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢١٤ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠. (٦) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٠.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٢١٨. (٧) ومختصر الفتاوى المصرية ٢/٣٣٣.
(٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢١٩. (٨) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٠٠، ومختصر
(٤) مجموع الفتاوى ٢٩/٢١٤. الفتاوى المصرية ٤٠٢.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٩/٢١٩.

- لا يجوز لولي بيت المال ولا لغيره أن يبيع ما تعلق به نفع عام كالطريق العام ونحوها، لأن الطريق العام حق المسلمين جميعاً^(١).
 (ج) إذا باع ما هو مملوك له وما ليس بمملوك له بغير إذن صاحبه بصفقة واحدة^(٢) - كبيع الرجل نصيبه ونصيب شريكه في الشركة مثلاً - فإنه ينظر:

فإن كانت القسمة ممكنة بغير ضرر فالبيع صحيح في نصيبه وموقوف في نصيب شريكه، إن أجازته جاز، وإن لم يجزه بطل، ويكون للمشتري عندئذ خيار تفرق الصفقة.

وإن كانت القسمة غير ممكنة إلا بضرر، ولا يمكن للشريك الانتفاع بنصيبه، فإن البيع جائز في الجميع ويضمن البائع لشريكه نصيبه بالقيمة^(٣).

وكبيع العين المؤجرة: فإن باع العين المؤجرة ولم يبين للمشتري، لا يصح البيع، لأنه باع ملكه وملك غيره، إذ المستأجر يملك المنفعة^(٤) وإن بين له فليس للمشتري حق المطالبة بفسخ البيع بعد هذا، لأنه رضي بإسقاط بعض حقه في الانتفاع بالمبيع^(٥).

د (ويستثنى من شرط التملك ما يلي:

- بيع مال الغير استيفاء لدين يخاف فواته: فقد أفتى رحمه الله تعالى في الرجل إذا توفي وله بضاعة عند دائته تزيد قيمتها على الدين، وخاف الدائن أنه إن علم الورثة بذلك أن يأخذوا البضاعة ولا يوفوه دينه، فله أن يبيع البضاعة ويأخذ حقه منها ويعطيهم الباقي، فإن حلفوه على ذلك فإن له أن يحلف: أنه ليس له في ذمتي إلا هذا^(٦).

- بيع ما لا يملك إذا خاف فوات الانتفاع به: كبيع المرهون الذي

(١) مجموع الفتاوى ٦/٣٠، ومختصر الفتاوى (٣) مجموع الفتاوى ٧١/٢٩ و٢٣٥.

المصرية ٣٤٨، والاختيارات للبعلي ٢٨٥ (٤) الاختيارات للبعلي ٢٧٣.
 و٢٨٦ (٥) الاختيارات للبعلي ٢٧٢.

(٦) مجموع الفتاوى ٤٤/٣٠ (٦) مجموع الفتاوى ٣٧٦/٣٠.

يُخشى عليه التلف، ونحو ذلك، وقد أفتى رحمه الله تعالى في ما يأخذه المُكَّاس من رؤوس وكوارع الشياه التي تذبج في السوق: أنه لا يجوز بيعه، ولكن بيعه خير لصاحبه وللمسلمين من أن يترك فيفسد ولا ينتفع به أحد، وإذا كان الأصلح بيعه كان للمشتري أن يشتريه، ويكون له حلالاً^(١).

- ما أخذ من مال الغير بتأويل: يمكن أن يخرج جواز بيع ما أخذه المُكَّاس من الناس: بأن ما يأخذه المكاس يأخذه بتأويل، لأنه يشبه الضرائب التي يضربها السلطان على من باع رأس غنم فعليه كذا، وعندئذ يكون التورع عن شرائه كالتورع عن الشبهات^(٢).

- بيع المال الذي لا يعرف له مالك: فمن عنده أموال مفسوبة وعوارٍ وأمانات لا يعرف أصحابها فيجوز بيعها إن كانت المصلحة تقتضي بيعها، ويجوز شراؤها^(٣) (ر: غصب/٣ب) وإذا قاتل السلطان قطاع الطرق، وأخذ أموالهم بإزاء ما أخذوه من أموال الناس، ولم يعرف مستحقه، باعه، وجاز الشراء منه^(٤).

٤ (أن يكون معلوماً عند المشتري: وعلم الوكيل بالشراء كعلم الأصيل، فإن وكله بشراء شاة فرآها الوكيل، أغنى ذلك عن رؤية الأصيل^(٥) ويتحقق العلم بالمبيع بما يلي:

أ (برؤية المبيع: إذا رأى المشتري السلعة جاز البيع وإن لم يعرف مقدارها - أي مجازفة - فيجوز بيع الزيت في الزيتون إذا رآه - أي رأى الزيتون - وإن لم يعلم مقداره^(٦) ولعل من هذا جواز بيع الموزونات الربوية بالتحري^(٧).

ب) معرفة مقدار المبيع: الأصل أن يكون مقدار المبيع معروفاً وزناً أو

- | | |
|--------------------------------|-----------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٦٤/٢٩ و٢٦٨. | (٥) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٢. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٦٤. | (٦) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٣٧ و٣٠/٣٠٧. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٧٠. | (٧) الاختيارات للبعلي ٢٢٥. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٤/٢٤١. | |

كَيْلاً أو عدداً، ولكن لما كان يتوسع فيما احتيج إلى بيعه ما لا يتوسع في غيره حيث يبيعه الشارع للحاجة مع قيام السبب الخاص^(١) فإنه يُكتفى بمعرفة مقدار المبيع بالخِزْص، كبيع الموزونات الربوية بخِزْصها^(٢) كما هو الحال في بيع العرايا بخِزْصها تمراً^(٣) (ر: خِزْص). ويكتفى بمعرفة ما يستحق من السلعة بالثمن، كما إذا قال له: هذا الشمع استضيء به، وكلما نقص منه أوقية فهي بكذا، ولم يبين جملة المقدار، جاز^(٤).

ولا يشترط تعيين الجزء المبيع من السلعة، بل يكفي بيان مقداره، وعلى هذا يجوز بيع الجزء المقدر المشاع، كبيع إصبع من ماء قناته^(٥).
 ج) برؤية أنموذج عنه: فرؤية صلاح بعض الثمار على الأشجار كافية وإن لم يبد صلاح باقيها^(٦) ورؤية بعض ماء البئر أو العين كافية لصحة بيع ماء البئر أو العين وإن كان يتجدد، لأنه لا يشترط رؤية جميع المبيع^(٧).
 د) بالوصف للمبيع الغائب أو الذي تتعذر رؤيته: فيجوز بيع الأعمى وشراؤه إن وُصف له المبيع^(٨) ويجوز بيع السلعة الغائبة إن وصفت^(٩) وإن لم توصف فلا يصح^(١٠)، فإن وجدها على غير الصفة التي وصفت له فله الخيار (ر: خيار/٢ب٤).

هـ) رؤية ما يدل عليه: كرؤية ورق الجوز واللفت المزروع في التراب، ولذلك أجاز رحمه الله تعالى بيع النباتات المغيبة في الأرض كالجزر واللفت إذا رأى ما ظهر منها على الوجه المعروف، لأنها تعرف من ورقها^(١١).

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٤٨٨/٢٩. | للبلعي ٢١٧. |
| (٢) الاختيارات للبلعي ٢٢٥. | (٨) مجموع الفتاوى ٢٠١/٣٠. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٥٠/٢٠. | (٩) مجموع الفتاوى ٣٤٥/٢٠ و ٢٥/٢٩. |
| (٤) مجموع الفتاوى ١٩٥/٣٠. | و ٢٢١، والاختيارات للبلعي ٢١٤. |
| (٥) الاختيارات للبلعي ٢١٧. | (١٠) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩ و ٣٠٦. |
| (٦) مجموع الفتاوى ٤٨٩/٢٩. | (١١) مجموع الفتاوى ٢٢٧/٢٩ و ٤٨٦، |
| (٧) مجموع الفتاوى ٢١٦/٢٩، والاختيارات | والاختيارات للبلعي ٢١٥. |

ومن ذلك أيضاً ما كان مأكوله في جوفه، ويستدل عليه برؤية ظاهره أو يعرف بعضه من بعض، ولذلك أجاز رحمه الله تعالى بيع قصب السكر، وبيع الجوز واللوز ونحو ذلك، وقال: ليس في ذلك شيء من الغرر، لأن هذه الأعيان تعرف كما يعرف غيرها من المبيعات التي يستدل برؤية بعضها على جميعها^(١).

و (بيع الغرر: كان رحمه الله تعالى يرى أن الغرر نوع من الميسر^(٢) وأن مفسدة بيع الغرر تتمثل في أنه مظنة العداوة والبغضاء^(٣) قال تعالى في سورة المائدة/ ٩١: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ وهي أقل من مفسدة الربا التي تتمثل في أكل أموال الناس بالباطل^(٤)، ولذلك فإنه يباح من الغرر أنواع عند الحاجة ورجحان المصلحة، لأن المفسدة إذا عارضتها مصلحة راجحة قُدمت المصلحة الراجحة عليها، لأن تحريمها أشد ضرراً من مفسدة وجودها^(٥).

- والغرر ثلاثة أنواع: النوع الأول: المعدوم، والنوع الثاني: المجهول، وهو ثلاثة أنواع: مجهول مطلق، ومعيّن مجهول العين، ومجهول الجنس والقدر^(٦)، والنوع الثالث: المعجوز عن تسليمه^(٧).

- أما المعدوم: فهو كَحَبْلِ الْحَبَلَةِ وبيع السنين^(٨) وهو من المنكرات التي نهى عنها رسول الله ﷺ^(٩).

- وأما المجهول المطلق: فهو كالملامسة والمنابذة، وهو من المنكرات أيضاً، وقد نهى عنه رسول الله ﷺ^(١٠).

- | | |
|--|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٢٦/٢٩ و٤٨٦، المصرية ٣٤٢، وشرح العمدة ١١٨. | (٦) شرح العمدة ١١٧. |
| (٢) مجموع الفتاوى ١٤/١٤. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٤٨/٢٩. | (٨) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩، وشرح العمدة ١١٧. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩ و٤٨. | (٩) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٤٧١/١٤ و٣٤١/٢٠. | (١٠) مجموع الفتاوى ٣٤١/٢٠ و٧٣/٢٨ و٣٨٥. |

- وأما المُعَيَّن المجهول العين: كقوله: بعتك ما في بيت^(١).
 - وأما المعين المجهول الجنس أو القدر: فقد اختلف فيه^(٢)،
 ويجوز منه ما دعت الحاجة إليه ورجحت مصلحته على مفسدته، وبناء
 على ذلك فقد أرخص الشارع الحكيم بابتیاع الثمرة بعد بدو صلاحها
 مُبَقَاةً إلى حين كمال الصلاح وإن كان بعض أجزائها لم يخلق،
 وأرخص في ابتیاع النخل المؤبر مع جديده إذا اشترطه المبتاع وهو لم
 يبد صلاحه بعد^(٣)، ورخص ببيع العقار جملة وإن لم يعلم دواخل
 الحيطان، وبيع الحيوان الحوامل، وبيع ما أكله في جوفه كالجوز
 واللوز وقصب السكر وجوز الهند ونحوه، وما أكله مغيب في التراب
 كالجزر واللفت إذا لم تدل أوراقه عليه^(٤) ورخص بالعرايا تباع بخرصها
 تمرًا^(٥)، ورخص بأن يعطي رجل الشمعة لآخر ويقول له: اذهب
 واستضىء بها وما نقص منها فكل أوقية بكذا، دون بيان ما سينقصه
 منها^(٦).

- وأما المعجوز عن تسليمه: فكالعبد الآبق، فسيأتي تفصيل الكلام
 فيه في (بيع/٦١٥).

ز) ولا يخل بالعلم بالمبيع استثناء منفعة منه كبيع الدار واشتراط سكنها
 شهرًا^(٧) كما لا يخل بالعلم بالجهل بمقدار ثمرته أو إنتاجه، وعلى هذا
 يجوز بيع الشجر وإن كان ثمره لم يظهر صلاحه بعد، لأن المقصود
 بالبيع هو الشجر، والثمر تبع له^(٨).
 ويجوز بيع غراس المقاتي كالخيار والبطيخ مع أن بعض ثمرها لم
 يخلق، ولا يشترط بيعها قطعة قطعة^(٩).

- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩. | (٥) مجموع الفتاوى ٣٥٠/٢٠ و ٢٥/٢٩. |
| (٢) شرح العملة ١١٧. | (٦) مجموع الفتاوى ١٩٥/٣٠. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٤١/٢٠. | (٧) مجموع الفتاوى ٣٤٢/٢٠ و ٥٤٥. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩ و ٣١ و ٤٥ و ٢٢٦. | (٨) مجموع الفتاوى ٥٣/٢٩. |
| (٥) ٤٨٦ و ٤٨٨ ومختصر الفتاوى المصرية | (٩) مجموع الفتاوى ٨٢/٢٩ و ٤٨٤ و ٤٨٩ |
| و ٣٣٨ و شرح العملة ١١٨. | و ٥٤٧/٢٠، والاختيارات للبعلي ٢٢٧. |

ح) ويخل بالعلم الغش، ويشتمل الغش على: بَخْسِ المكيال والميزان، أو التدليس، أو التفرير.

- أما بَخْسِ المكيال والميزان: فإنه من أكبر الكبائر، وينبغي أن يؤخذ ممن فعل ذلك ما بخسه من أموال المسلمين على طول الزمان ويصرف في مصالح المسلمين إذا لم يمكن إعادته إلى أصحابه^(١).

- وأما التدليس: وهو تعمد إخفاء عيب موجود في السلعة، فإنه حرام، وكذلك لو أعلمه بالعيب ولم يعلمه بمقداره^(٢) وقد كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يعتبر المواد المصنوعة من مواد مركبة تركيباً كيميائياً على مثال تلك التي خلقها الله تعالى في الطبيعة كاللؤلؤ الصناعي، والمسك الصناعي، والعنبر الصناعي، وماء الورد الصناعي مواد مغشوشة، وغشها من نوع التدليس، ولذلك أطلق رحمه الله تعالى قوله: الكيمياء محرمة، وهي من الغش، وهي أشد تحريماً من الربا، لأن فيها الغش، وفيها أكل أموال الناس بالباطل، أما الربا فإنه ليس فيه إلا أكل أموال الناس بالباطل^(٣).

والشيء المغشوش لا يخلو من حالين:

الأول: أن يُعرف مقدار الغش فيه، وفي هذه الحالة يجوز بيعه بشرط إعلام المشتري بمقدار الغش الذي فيه^(٤) فإن لم يُعلمه فإنه يحرم عليه من ثمنه بمقدار ثمن الغش، وعليه أن يعيده إليه، فإن لم يمكنه ذلك فعليه التصدق به^(٥).

وللمشتري الذي لم يعلم بالتدليس الخيار، إذا علم به، ويكون خياره بين فسخ البيع أو الأرش، كما إذا بنى داراً، عالية وسافلة، وأجرى ماء العالية على السافلة، ثم باعها بعقدين لاثنين، ولم يُعلم

(١) مجموع الفتاوى ٤٧٤/٢٩ و٣٢١.

(٢) الاختيارات للبعلي ٢٢١.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣٤/٢٩ و٣٦٨ و٣٩٠.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٦١/٢٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٦٢/٢٩.

المشتري أن على سطحه حقاً لغيره، فله الفسخ أو الأرش^(١) إلا إذا كان المبيع لا يصلح للبيع فإنه ليس له إلا رده واستعادة الثمن الذي دفعه، كما إذا باع عبده وقبض ثمنه، فإذا هو حر، يعود المشتري على البائع بالثمن^(٢).
وإن تلف المبيع بعد قبض المشتري له بسبب تدليس البائع فإنه يتلف من حساب البائع^(٣).

الثاني: أن لا يعرف مقدار الغش فيه، كاللبن إذا خلط بالماء ولا يعرف مقدار الماء الذي خلط به، وفي هذه الحالة لا يجوز صنعه ولا يجوز بيعه^(٤).

وعلى ولي الأمر أن يمنع وصول الضرر إلى الناس إما بإزالة الغش، وإما ببيع المغشوش ممن يعلم أنه مغشوش، ولا يغشه لغيره^(٥).
- وأما التفرير: وهو وصف السلعة أو إظهارها بغير ما هي فيه، ويظهر أن ابن تيمية رحمه الله تعالى لا يفرق بين التدليس والتفرير، فيطلق التدليس على التفرير، شأنه في ذلك شأن كثير من الفقهاء.

والتفرير منهى عنه في الجملة، لأن الشارع الحكيم نهى عن بيع النجش - وهو أن يزيد في السلعة ولا يزيد الشراء وإنما ليوهم المشتري أن السلعة تساوي هذا الثمن الذي يدفعه بها - كما نهى عن تلقي الجلب، لما فيه من التفرير بالجلاب، والإيحاء لهم أو إقناعهم بأن سلعتهم في سوق البلد لا تساوي أكثر مما دفعه لهم بها، ونهى عن تحفيل الشاة، لإيهام المشتري أن الشاة من ذوات اللبن الكثير، وجعل للمغترر به الخيار بين قبول المبيع بالثمن الذي أخذه به، وبين رده على البائع واسترداد الثمن، إلا أنه أوجب على من يرد الشاة المحفلة أن يرد معها صاعاً من تمر، لورود الحديث بذلك^(٦).

(١) مجموع الفتاوى ١٢٧/١٥ و ١٠٤/٢٨ (٤) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٧١، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٣ و ٣٤١.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٥.
(٣) مجموع الفتاوى ٢٩/١١٧.
(٤) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٩٤ و ٣٨٥ و ٤٢٦.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٨١ و ٣٨٥ و ٤٢٦.
(٦) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٩٤.

وإذا غر البائع المشتري، فللمشتري أن يطالب الغاز بأرش ما لزمه بغيره^(١).

ويسقط وصف التدليس والتغريب بإظهار الصفات في المبيع، لأن إظهار الصفات في المبيع بمنزلة اشتراطها باللفظ^(٢).

ط) ويخل بالعلم وجود عيب في المبيع لم يعلم به المشتري حين العقد، وهذا يثبت حق الخيار للمشتري (ر: خيار/٢٢ب٢).

ي) ويخل بالعلم أيضاً العيب الحادث في السلعة قبل تمكن المشتري من القبض، وهو يعطي المشتري حق فسخ البيع، ولا يبطل العقد^(٣).

هـ) أن يكون موجوداً حين التسليم: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يخالف الأئمة في فهمه لحديث رسول الله ﷺ: (لا تبغ ما ليس عندك) فهم يفهمون منه: لا تبغ ما ليس عندك حين العقد، ويفهم منه ابن تيمية: لا تبغ ما ليس عندك حين التسليم^(٤). وهو يستدل على ذلك: بأن بيع المعدوم لم يرد تحريمه في القرآن ولا في السنة، فيقول رحمه الله تعالى: لا نسلم بأن بيع المعدوم لا يجوز، لأنه لا يوجد شيء من ذلك في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، بل الذي في السنة النهي عن بيع الغرر، وهو الذي لا يقدر على تسليمه، والمعدوم الذي هو غرر كحَبْلِ الحَبْلَةِ، لا يجوز بيعه، لا لكونه معدوماً، بل لكونه غرراً، ثم إن الشارع الحكيم صحح بيع المعدوم في بعض المواضع، فنهى عن بيع التمر حتى يبداً صلاحه، وعن بيع الحب حتى يشتد، مع الإبقاء إلى كمال النضج، مع أن بقاءه إلى كمال النضج والصلاح يزيد فيه، وقد كانت هذه الزيادة معدومة حين العقد^(٥) وأن بيع المعدوم يُحتاج إليه، والشريعة قد استقرت على أن ما يُحتاج إلى بيعه يجوز بيعه، وإن كان معدوماً كالمنافع^(٦) وبناء على ذلك فإن الإجارة عنده واردة على القياس وليس على

(٤) مجموع الفتاوى ٥٢٩/٢.

(٥) مجموع الفتاوى ٥٤٢/٢٠.

(٦) مختصر الفتاوى المصرية ٣٣٨.

(١) مجموع الفتاوى ٣٦٦/٢٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٥١/٢٩.

خلاف القياس (ر: إجارة/١٣).

٦ (أن يكون مقلود التسليم: من الغرر: المجهول العاقبة، وهو من الميسر^(١) فلا يجوز بيع ما لا يُقدر على تسليمه، سواء كان موجوداً أم معدوماً^(٢) لأن الأصل في المعاوضات التعادل من الجانبين، فإذا ملك أحد المتبايعين الثمن وبقي الآخر تحت الخطر لم يجز^(٣)، ولذلك لا يجوز بيع العبد الأبق ولا الجمل الشارد^(٤)، ولا بيع الثمر على الشجر قبل بدو صلاحه^(٥) وإن بدا صلاح بعض الثمار جاز بيع جميعها^(٦).

والمراد بالثمر الذي لا يجوز بيعه قبل بدو صلاحه هو ثمر النخل، ونهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ينصرف إليه، لأنه هو الثمر المعهود في عصره صلوات الله وسلامه عليه^(٧) أما غيره من الثمار فيجوز بيعه قبل بدو صلاحه.

ويجوز بيع المشاع، لأنه يمكن تسليمه، لأن المشترين يمكنهم أن يتهاياوا بالمكان أو بالزمان^(٨).

٧ (أن يكون المبيع مقبوضاً من قبل البائع: لأن تمام ملك المبيع بقبضه^(٩) فإن اشترى شيئاً فلا يجوز له بيعه من غير بائعه قبل قبضه، سواء في ذلك المكيل والموزون وغيرهما، وسواء كان المبيع في ضمان المشتري أم لم يكن^(١٠) فلا يجوز بيع المسلم فيه مثلاً قبل قبضه (ر: بيع/٧ب٤).

وقبض كل شيء بحسبه (ر: قبض/٢) فقبض الثمر الذي بيع على الشجر بعد بدو صلاحه يكون بالتخلية من البائع ووضع اليد من المشتري، ولا يشترط فيه الجنّي، ولذلك أجاز رحمه الله تعالى لمشتري الثمر على

و٢٩/٣٩٩.

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٢٦/٢٩ و ٥٤٣/٢٠ (٦) مجموع الفتاوى ٤٨٠/٢٩ و ٢٢٠/٣٠، والاختيارات للبعلي ٢٢٧.

٢٦٤/٣٠.

(٧) مجموع الفتاوى ٨٣/٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١٠٧/٢٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٩ و ٤٢٦، وشرح (٨) مجموع الفتاوى ٢١٧/٢٩ و ٢٢٣ و ٢٣٣.

(٩) مجموع الفتاوى ٤٠٢/٢٩.

العمدة ١١٦.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٤١/٢٠ و ٣٨٥/٢٨ (١٠) الاختيارات للبعلي ٢٢٣.

الشجر بعد بدو صلاحه أن يبيعه قبل جذاذه^(١).

أما المملوك بعقد غير البيع فيجوز بيعه قبل قبضه، فإذا تعين ملك إنسان في موروث أو وصية أو غنيمة فإنه يجوز له بيعه قبل قبضه، كما يجوز التصرف في المبيع قبل قبضه بغير البيع، فتجوز هبته، ويجوز بيعه لباتعه، وتجوز الشركة فيه^(٢) فلو أعتق العبد المشتري قبل قبضه صح عتقه اجتماعاً^(٣).

ب - بيع الدين: كان رحمه الله تعالى لا يجيز بيع الدين بالدين، فلا يجوز أن يبيع الرجل القمح بثمن إلى أجل، حتى إذا جاء الأجل عوض المشتري البائع عن ذلك سلعة إلى أجل^(٤).

وإن كان له على رجل دراهم مؤجلة، فباعها له بأقل منها حاله فهو ربا، أما إن كانت حالة فأخذ البعض وأبرأه من البعض فهو جائز، وأجره على الله^(٥).

ويجوز بيع الدين الثابت في الذمة ممن هو عليه، ولا فرق في ذلك بين دين السلم وغيره، ويشترط أن يكون ذلك بقدر القيمة لئلا يربح ما لم يضمن^(٦)، ولا أن يبيعه بما لا يباع به نسيئة لئلا يقع في الربا، كما إذا كان الدين مالاً ربوياً، فباعه بمال ربوي من غير جنسه حالاً، ولا أن يبيعه بموصوف في الذمة لئلا يكون بيع دين بدين^(٧).

ج - بيع الحق: يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى جواز بيع الحق، فأجاز للزوجة أن تبذل العوض لزوجها ليصير أمرها بيدها، وأجاز لها أن تأخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره، وأجاز الصلح عن الشفعة وعن حد القذف^(٨).

ولكنه قال في تاجر رسم له بتوقيع سلطاني بالمسامحة بأن لا يؤخذ منه

- | | |
|------------------------------------|----------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٠٩/٢٩ و ٢٦٠/٣٠. | (٦) الاختيارات للبعلي ٢٢٩. |
| (٢) الاختيارات للبعلي ٢٢٤. | (٧) مجموع الفتاوى ٥١٢/٢٩. |
| (٣) مختصر الفتاوى المصرية ٣٤٠. | (٨) الاختيارات للبعلي ٤٢٥ و ٤٢٦. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٤٢٠/٢٩. | |
| (٥) مجموع الفتاوى ٥٢٦/٢٩، ومختصر | |

شيء على متجره، فباع هذه الورقة التي فيها المسامحة لغيره، لا يجوز ذلك البيع، لأن مثل هذه الإعفاءات من الوظائف السلطانية إنما تكون مكافأة شخصية لأشخاص بأعيانهم قدموا خدمة للدولة، وليس لغيرهم^(١).

د - بيع الأثمان:

(١) وهو الذي يسمى (بيع الصرف)، ونريد بالأثمان هنا: كل ما تعارفه الناس ثمناً، سواء كان من الذهب أو من الفضة، أو غيرهما، لأن ابن تيمية رحمه الله تعالى اعتبر علة التحريم في ربا الفضل في الدراهم والدنانير هي الثمنية، وليس الوزن، وكذا الفلوس إذا كانت أثماناً^(٢).

والمقصود من الأثمان أن تكون معياراً للأموال يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد بها الانتفاع بعينها، فإذا صارت الفلوس أثماناً صار فيها هذا المعنى^(٣).

(٢) وإذا بيعت الأثمان ببعضها فإما أن تتفق في الجنس، كأن يباع ذهب بذهب، وفضة بفضة، أو تختلف.

(٣) فإن اتفقت في الجنس وجب فيها التقابض والتساوي في المقدار:
- أما التقابض: فلا يباع ثمنٌ بثمانٍ إلى أجل^(٤) ولا تباع أسورة ذهبٍ بذهبٍ إلى أجل^(٥).

وما في الذمة يعتبر مقبوضاً، فيجوز الصرف بما في ذمتهما^(٦).

- وأما التساوي: فلا يُباع الذهب والفضة بجنسه إلا مثلاً بمثل^(٧) وتعتبر المماثلة بالوزن، ولا يجوز أن يجعل مقابل الصنعة شيئاً، فإن يبع الفضة المصنوعة بفضة أكثر منها لأجل الصنعة لم يجز^(٨)، وحكى البعلبي عن ابن تيمية رحمه الله تعالى جواز بيع الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التساوي، بجعل الزائد مقابل الصنعة، حالاً كان أو

- | | |
|---------------------------|--------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٣٠. | (٥) مجموع الفتاوى ٢٦/٥١٦. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٤٧١. | (٦) الاختيارات للبعلبي ٢٢٦. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٤٧١. | (٧) مجموع الفتاوى ٣٢/٢٣٨. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٩/٤٧١. | (٨) مختصر الفتاوى المصرية ٣٢٤. |

مؤجلاً، ما لم يقصد كونهما ثمناً^(١)، كما لا يجوز أن يجعل مقابل اختلاف الصفات شيئاً، فإن قال أعطني بوزن هذه الدراهم الصحاح أنصاف دراهم، أو دراهم خفافاً جاز^(٢)، وإن زاد على الصحاح شيئاً أو على الأنصاف شيئاً لم يجز.

ويجوز بيع النقد بنقد مثله ومع أحدهما شيء من غير جنسه بشرط أن يكون النقد الخالص أكثر من النقد الذي معه غيره، لتجعل هذه الزيادة مقابل ذلك الشيء، فقد أجاز رحمه الله تعالى أن يدفع الرجل الدراهم لغيره ويقول له: أعطني بنصفها فضة وبنصفها فلوساً^(٣)، وقال في بيع فضة خالصة بأخرى مغشوشة: إن كانت الخالصة في أحدهما بقدر الخالصة في الأخرى وهي المقصودة، والنحاس يذهب، وقد علم مقدار ذلك بالتحري جاز في أحد قولي العلماء، وكذا إن كانت الفضة المفردة أكثر من الفضة المغشوشة بشيء يسير بقدر النحاس، أما إن كانت المغشوشة أكثر فلا يجوز^(٤).

أما إذا كان ما مع الذهب أو الفضة غير مقصود للمشتري جاز بيعه بجنسه متساوياً، فيجوز بيع السيف المحلى بجنس حليته، لأن الحلية غير مقصودة، ويجوز بيع فضة مغشوشة لا يقصد غشها بفضة خالصة^(٥)، ويجوز بيع النقرة المغشوشة بالنقرة المغشوشة^(٦).

(ب) وإن اختلفت في الجنس: حلّ التفاضل ووجب التقابض، فلا يجوز بيع أسورة ذهب بفضة إلى أجل^(٧) ولا حياصة فيها حلية ذهب أو فضة بذهب ولا فضة إلى أجل، ويجوز بيعها بعرض إلى أجل^(٨)، وإن اشترى سلعة بدراهم، فعليه أن يوفيهما دراهم، وإن تراضيا على التعويض

- | | |
|--------------------------------|---|
| (١) الاختيارات للبعلي ٢٢٤. | (٦) مجموع الفتاوى ٤٦٦/٢٩. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٤٥٧/٢٩ و٤٧٣. | (٧) مجموع الفتاوى ٥١٦/٢٩، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٦. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٤٥٧/٢٩. | (٨) مجموع الفتاوى ٤٢٥/٢٩، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٤. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٤٥٠/٢٩. | |
| (٥) الاختيارات للبعلي ٢٢٥. | |

عن الثمن أو بعضه بفلوس بالسعر الواقع جاز^(١).

وقد اختلف قول ابن تيمية رحمه الله تعالى في اشتراط التقابض في بيع الفلوس - وهي النقود المضروبة من غير الذهب والفضة - بالذهب أو بالفضة، فحكى البعلبي عنه عدم اشتراط التقابض^(٢)، وورد عنه في مجموع الفتاوى: الأظهر المنع من صرف الفلوس النافقة بالدرهم نسيئة^(٣).

فبيع الذهب بالفضة إلى أجل حرام، ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مَصُوغاً حلياً أو لم يكن مَصُوغاً، فلا يجوز بيع أسورة ذهب بذهب أو بفضة إلى أجل^(٤).

٣ (الإتجار بالأثمان: لا يجوز لذي السلطان أن يتجر بالأثمان، ويجوز ذلك لغيره^(٥) فيجوز له أن يشتري الفلوس بسعر ويبيعها بسعر أعلى منه^(٦).

هـ - بيع الشيء من غير الأثمان بجنسه: إذا بيع الشيء من غير الأثمان بجنسه فإنه لا يخرج عن أن يكون من الأموال الربوية، أو من الأموال غير الربوية.

١ (الأموال الربوية من غير الأثمان عند ابن تيمية رحمه الله تعالى هي: كل مكيل أو موزون مطعوم مُقتات به^(٧)، وإن خرج عن القوت بالصنعة فقد صار غير ربوي وجاز بيعه بجنسه متفاضلاً، كبيع الزيت بالزيتون، وبيع الخبز بالهريسة متفاضلاً^(٨).

٢ (فإن كان من غير الأموال الربوية: جاز فيه التفاضل والنسأ - أي ولم يشترط فيه التقابض في المجلس - فيجوز بيع شاة بشاة إلى أجل^(٩) ويجوز بيع شاة بشاتين.

- | | |
|--------------------------------|--|
| (١) مجموع الفتاوى ٤٥٦/٢٩ و٤٦٧. | (٦) مجموع الفتاوى ٢٥٤/٢٩ و٤٥٦. |
| (٢) الاختيارات للبعلبي ٢٢٥. | (٧) مجموع الفتاوى ٤٧٠/٢٩، والاختيارات للبعلبي ٢٢٤. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٤٦٠/٢٩ و٤٦٩. | (٨) الاختيارات الفقهية للبعلبي ٢٢٤. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٥١٦/٢٩. | (٩) مجموع الفتاوى ٤٩٦/٢٩. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٢٩٦/٢٩. | |

٣) وإن كان من الأموال الربوية:

أ) فإن باعه بربوي من جنسه حرم التفاضل والنساء، فلا يجوز بيع التمر بالتمر ولا الزبيب بالزبيب ولا القمح بالقمح إلا مثلاً بمثل^(١) ولا بيع اللحم بحيوان من جنسه، إذا كان المقصود اللحم، لعدم إمكان تحقق التساوي بينهما^(٢)، ولا يجوز بيع الصبرة من البر لا يعلم كلها بالبر المسمى الذي يعلم كيله ولا تساوي بينهما^(٣)، ولا تجوز المزابنة - وهي أن يشتري الرطب على الشجر بخرصه تمراً للبيع - ولا المحاقلة - وهي أن يشتري الحنطة في سنبلها بخرصها من الحنطة - لعدم تحقق التساوي، واستثنى من ذلك العرايا في الرطب والزرع - وهي إذا كان الشراء للأكل لا للبيع - لحاجة الناس إلى ذلك^(٤).

ب) وإن باعه بربوي من جنسه فإنه لا يخلو من وجه من الوجوه التالية:

- أن يكون مقصوده بيع ربوي بربوي من جنسه متفاضلاً، ويضم إليه - حيلة - قليلاً من غير جنسه، وهذا لا يجوز.

- أن يكون مقصوده بيع غير ربوي مع ربوي، وإنما دخل الربوي تبعاً، كبيع شاة ذات صوف ولبن بشاة ذات صوف ولبن، والصحيح في مذهبي مالك وأحمد جواز ذلك.

- أن يكون مقصود بيع الربوي بغير الربوي، كبيع السيف المحلى بفضة والدرهم المغشوشة بفضة، والصحيح جواز ذلك^(٥).

و - ما لا يدخل في المبيع: إذا باع شجراً قد بدا ثمره، كالنخل المؤبر، فثمره للبائع مستحق الإبقاء إلى كمال صلاحه، إلا أن يشترطه المبتاع^(٦).

ز - قبض المبيع:

١) كيفية قبض المبيع مرجعه إلى عرف الناس، فما تعارفه الناس قبضاً

(١) مجموع الفتاوى ٤٢٤/٢٩ و ٢٣٨/٣٢. و ٤٢٧/٢٩، والاختيارات للبعلي ٢٢٥.

(٢) الاختيارات للبعلي ٢٢٥. (٥) مجموع الفتاوى ٣٤٧/٢٠ و ٤٥٢/٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٥٠/٢٠ و ٤٢٨/٢٩. و ٤٦١ و ٤٦٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٤٧٢/١٤ و ٣٤١/٢٠ (٦) مجموع الفتاوى ٨٦/٢٩ و ١٧٢ و ٤٨٠.

صحيحاً فهو قبض صحيح، وما لم يعتبروه قبضاً فهو قبض فاسد^(١)، فالبائع إذا رفع يده عن المبيع ومكن المشتري من القبض، فقد قضى ما عليه، فإن ترك المشتري القبض بعد ذلك فهو المفطّر، فإن تلف المبيع تلف من ضمانه، بخلاف ما إذا لم يمكنه من القبض^(٢) وإذا باع الثمر بعد بدو صلاحه، فنضج وتكامل صلاحه، ولكن المشتري لم يجده، بل تركه حتى تلف، فالضمان عليه^(٣) (ر: قبض/٢).

٢ (والقبض ليس شرطاً في لزوم البيع^(٤)، ولا يشترط أن يكون القبض عقب العقد، بل يجوز تأخير القبض إن كان العرف قد جرى بذلك، كما يجوز تأخير القبض لغرض صحيح، ويجوز لكل من المتعاقدين اشتراط تأخير القبض^(٥).

٣ (وينتقل ضمان المبيع من البائع إلى المشتري بالتمكين من القبض، لأن تعليق الضمان بالتمكين من القبض أحسن من تعليقه بالقبض نفسه، وبهذا جاءت السنة، ففي الثمار التي أصابتها جائحة يكون تلفها من ضمان البائع إذا لم يتمكن المشتري من الجذاذ^(٦).

وإذا لم يتمكن المشتري من قبض المبيع - كما لو غصب المبيع غاصب - فإنه يكون بالخيار بين إمضاء البيع أو فسخه^(٧)، فإن باع البائع شيئاً ثم جحد البيع، وأشهد المشتري على نفسه بفسخ البيع لعدم تمكنه من القبض، ثم أقر البائع بالبيع، فليس للبائع إلزام المشتري بقبض المبيع^(٨).

٤ (القبض في البيع الفاسد: إذا تبايعا بيعاً فاسداً وتقابضا فإن المشتري لا يملك السلعة بالقبض^(٩)، فإن تلف المقبوض في البيع الفاسد بيد المشتري كان مضموناً عليه بالمثل إن كان له مثل، وإلا فبقيمة المثل يوم القبض -

- | | |
|------------------------------------|--|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٩ و ٢٧٥/٣٠. | (٦) مجموع الفتاوى ٣٤٣/٢٠، والاختيارات للبلي ٢٢٤. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٤٠١/٢٩. | (٧) مجموع الفتاوى ٤١٥/٢٩، والاختيارات للبلي ٥٥٣. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٨١/٣٠. | (٨) مجموع الفتاوى ٤١٦/٢٩. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٤٢/٢٠ و ٥٠٦/٢٩. | (٩) مجموع الفتاوى ٢٤٧/٢٩. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٥٤٤/٢٠ و ٢٧٥/٣٠. | |

وهي القيمة المتفق عليها عند ابن تيمية رحمه الله تعالى - لأن كل ما كان أقرب إلى ما تعاقد عليه وتراضيا به كان أولى بالاستحقاق^(١).

٥ (ولا عبرة بإقرار المشتري بقبض المبيع إن لم يقبضه فعلاً^(٢) .

ح - تلف المبيع: إن هذا التلف قد يكون لبعض المبيع، أو لكل المبيع، فإن كان التلف لبعض المبيع وكان المشتري هو المتلف، فإن إتلافه كقبضه^(٣).

وإن لم يكن المشتري هو المتلف: فإن له خيار - أي: للمشتري - تفرق الصفقة، إن شاء فسخ البيع، وإن شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن^(٤).

وإن كان التلف لكل المبيع: فإنه لا يخلو من ثلاث أحوال:

الحال الأولى: أن يكون التلف قبل العقد، وفي هذه الحال يبطل البيع لزوال المحل^(٥).

الحال الثانية: أن يكون التلف أثناء العقد، وفي هذه الحال يبطل البيع أيضاً^(٦).

الحال الثالثة: أن يكون التلف بعد العقد، ولا يخلو المبيع في هذه الحال عن إحدى حالتين:

الحالة الأولى: أن يباع على الوصف: وعندئذ فإنه إن تلف فإن تلفه إما أن يكون قبل وجوده على الصفة المشروطة في العقد، وعندئذ فإن البيع لا يفسخ بتلفه^(٧) أو يكون بعد وجوده على الصفة المشروطة في العقد، وعندئذ يكون له حكم المبيع الحاضر المشاهد.

والحالة الثانية: أن يكون حاضراً مشاهداً: وفي هذه الحالة لا يخلو إما أن يتلف قبل التمكن من القبض، أو بعد التمكن من القبض.

(١) مجموع الفتاوى ٤١٣/٢٩ و ٢٧٤/٣٠ (٤) مجموع الفتاوى ٣٤١/٢٩

(٥) مجموع الفتاوى ٤٠٤/٢٩

(٢) مجموع الفتاوى ٤١٥/٢٩

(٣) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣٠

(٦) مجموع الفتاوى ٤٠٤/٢٩

(٧) مجموع الفتاوى ٤٠٤/٢٩

فإن تلف قبل التمكّن من القبض: فإنه إما أن يتلف بيد المشتري، أو بيد شخص أجنبي، أو بيد البائع، أو يتلف بأقّة سماوية أو جائحة. فإن تلف بيد المشتري: فإن تلفه كقبضه، ويتلف من حساب المشتري^(١).

وإن تلف بيد أجنبي: فإن المشتري بالخيار بين فسخ العقد أو إمضائه ومطالبة المتلف بالقيمة^(٢).

وإن تلف بيد البائع: فإن تلفه يكون من حساب البائع^(٣).

وإن تلف بأقّة سماوية أو جائحة: فإن العقد يفسخ، ويكون التالف من حساب البائع^(٤)، فإن اشترى ثمراً قد بدأ صلاحه فأصابته جائحة أتلفته قبل تمام صلاحه فهو من ضمان البائع^(٥)، وإن عاقده على قَصَبٍ وقلقاسٍ - وهو ثمرة الأرض - فغرق وتلف، فهو من ضمان البائع سواء كان البيع صحيحاً أم فاسداً^(٦).

وإن أتلف الجيش شيئاً قبل أن يقبضه المشتري، فتلفه من ضمان البائع^(٧).

وإن تلف بعد التمكّن من القبض: فإنه يتلف من حساب المشتري^(٨)، ويعتبر المشتري متمكناً من قبض ما اشتراه من الثمر على الشجر بعد بدو صلاحه بكمال صلاحه، فإن تركه بعد ذلك فلم يجذبه لسبب يخصه كالمرض ونحوه، فتلف: تلف من حسابه، لا من حساب البائع، أما إن أخر جذاده لسبب عام كالمطر الشديد ونحوه، فتلف بأقّة سماوية، فتلفه من حساب البائع^(٩).

وإن تلف المبيع بيد المشتري بعد القبض، فادعى أن تلفه بسبب عيب

-
- (١) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣٠.
 (٢) مجموع الفتاوى ٤٩/٢٩ و ٢٦٧ و ٢٥٩/٣٠ و ٢٦٧.
 (٣) مجموع الفتاوى ٢٧٨ و ٢٦٧/٣٠ و ٢٧٧.
 (٤) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣٠ و ٢٣٨/٣٠.
 (٥) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣٠ و ٢٨١/٣٠ و ٢٨٢.
 (٦) مجموع الفتاوى ٢٩٤/٢٩.
 (٧) مجموع الفتاوى ٢٥٥/٣٠.
 (٨) مجموع الفتاوى ٢٣٨/٣٠.
 (٩) مجموع الفتاوى ٢٨١/٣٠ و ٢٨٢ و ٢٥٩ و ٢٧٨ و ٢٨٠، والاختيارات للعلي ٢٢٧.
- (١) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣٠ و ٢٧٧ و ٢٥٩/٣٠ و ٢٦٧.
 (٢) مجموع الفتاوى ٤٩/٢٩ و ٢٦٧ و ٢٥٩/٣٠ و ٢٦٧.
 (٣) مجموع الفتاوى ٢٧٨ و ٢٦٧/٣٠ و ٢٧٧.
 (٤) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣٠ و ٢٣٨/٣٠.
 (٥) مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣٠ و ٢٨١/٣٠ و ٢٨٢.
 (٦) مجموع الفتاوى ٢٩٤/٢٩.
 (٧) مجموع الفتاوى ٢٥٥/٣٠.
 (٨) مجموع الفتاوى ٢٣٨/٣٠.
 (٩) مجموع الفتاوى ٢٨١/٣٠ و ٢٨٢ و ٢٥٩ و ٢٧٨ و ٢٨٠، والاختيارات للعلي ٢٢٧.

كان فيه، وكان غيره قد اشترى منه ولم يتلف عنده، لم يقبل قول المشتري^(١).

ط - تعيب المبيع: (ر: خيار/٢ب٢).

٦ - الثمن:

أ - تسليم الثمن للبائع: إذا اشترى المسلم أو الذمي شيئاً من أهل الحرب في دارهم - أي دار الحرب - فعليه أن يعطي الثمن لمن باعه منهم وإن كان كافراً محارباً^(٢).

ب - شروط الثمن: يشترط في الثمن شروط منها:

١ (أن يكون مالاً حلالاً، فليس للبائع أن يقبض ثمن سلعته مالاً مغصوباً^(٣).
٢ (أن يكون معلوماً، ويصير الثمن معلوماً بتسميته، أو بالرقم، أو بالبيع بما ينقطع به السعر، أو بالسعر الذي يبيع به الناس^(٤)، فإن باعه السلعة بالسعر الذي يبيع به الناس ثم طلب منه أكثر من ذلك والسلعة تالفة، فالبيع صحيح، وليس للبائع المطالبة بزيادة على ثمن المثل وقت القبض^(٥).

وإن باع سلعة بتخيير الثمن جاز، سواء كان مرابحة أو وضعية أو تولية، لكن لا بد أن يستوي علم المشتري مع علم البائع بالثمن، فإن كان البائع قد اشتراه إلى أجل فلا بد له من أن يُعلم المشتري بذلك^(٦)، وإن اشتراه مكرهاً كان عليه أن يبين ذلك^(٧)، وإن اشترى عشرة أزواج جملة بثمان واحد، فقسم الثمن على الأزواج وأخبر بثمان الزوج الواحد كان عليه أن يبين ذلك^(٨).

وإن باع شيئاً ولم يسم ثمنه فإن البيع يصح وللبيع ثمن المثل، كما في

- (١) مجموع الفتاوى ٢٩/٣٩٥.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٩.
(٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٧٤، ومختصر
(٤) الفتاوى المصرية ٣٢٢.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٣١.
(٦) مجموع الفتاوى ٣٠/٩٩.
(٧) مجموع الفتاوى ٣٠/١٠١.
(٨) مجموع الفتاوى ٢٠/١٠٢.
(٩) الاختيارات للبعلي ٢١٥.

النكاح^(١) كما يجب ثمن المثل في بيع أحد الشريكين من الآخر حصته من الشيء المشترك إذا كان مما تضره القسمة، وفي تقويم ملك الشريك في العبد المشترك إذا أعتق الشريك نصيبه^(٢).

ج - زيادة الثمن على المضطر: إذا كان المشتري مضطراً إلى سلعة ولم يجدها إلا عند شخص معين، وليست هي موجودة عند غيره، فلا يجوز للبائع استغلال حاجته ببيعه السلعة بأكثر من ثمن المثل، فإن لم يبعه إلا بأكثر فللمشتري أخذها بغير اختياره بقيمة المثل، فإن باعه إياها بالقيمة إلى أجل: فيجوز أن يأخذ على الأجل قسطاً من الثمن^(٣).

ومن عليه دين وله ملك هو مضطر إلى بيعه لوفاء دينه، ولكنه لا يمكنه بيعه إلا بأقل من ثمن المثل، لم يجب عليه بيعه، ويلزم الغريم إنظاره إلى الميسرة^(٤).

د - الاحتكار لرفع السعر أو خفضه، (ر: احتكار/٣).

ه - الغبن الفاحش في الثمن:

١) لا يجوز للبائع أن يغبن المشتري في الثمن غبناً فاحشاً، سواء كان هذا الغبن نتيجة ترك المشتري المماكسة - وهو المستربيل - فلا يجوز له أن يربح من المستربيل أكثر مما يربح من المماكس^(٥) أو نتيجة تغريم المشتري، ومن ذلك: أن يطلب بالسلعة ثمناً كثيراً ليغري المشتري بها وليدفع له المشتري ما يزيد على قيمتها^(٦)، أو يكون له شريك يزيد في السلعة ولا يريد الشراء، بل ليغري بها المشتري ويزيد في الثمن - وهو التَّجَشُّص^(٧) - أو كان نتيجة تلقي الجلاب وإيهامهم أن سلعهم لا تساوي في المدينة أكثر من

٢١٧.

(٦) مجموع الفتاوى ٣٥٩/٢٩، ومختصر

الفتاوى المصرية ٣٢٣، والاختيارات

للبلعي ٢٢٢.

(٧) مجموع الفتاوى ٣٥٩/٢٩، والاختيارات

للبلعي ٣٢٣.

(١) الاختيارات للبلعي ٢١٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩٢/٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٠٠/٢٩ و٣٦١ و٤٩٨،

والاختيارات للبلعي ٢١٧.

(٤) مختصر الفتاوى المصرية ٣٤٦.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٩٩/٢٩ و٣٦١، ومختصر

الفتاوى المصرية ٣١٩، والاختيارات للبلعي

كذا ليشتريها منهم بسعر منخفض^(١).

٢ (ومن عرف عنه الغبن الفاحش يعزره السلطان^(٢) ويمنعه من ممارسة التجارة في أسواق المسلمين^(٣)، وأما من وقع عليه الغبن فإن له حق فسخ البيع^(٤).

و - ما يؤثر في الأسعار: ومما يغلي السعر على المشتري:

١ (ارتفاع سعر التكلفة: وهذا الارتفاع قد يكون في مقدور البائع الاستغناء عنه، كالوسطاء من سماسرة ونحوهم، وعندئذ يجب على البائع الاستغناء عنهم لترخص الأسعار على المشتريين، ولذلك كان ابن تيمية يقول: السمسرة نُهي عنها لما فيها من الضرر على المشتري^(٥).

وقد لا يكون في مقدور البائع التخلص منه، كزيادة الضرائب المفروضة من قبل الدولة مثلاً، فالدولة - كما يقول ابن تيمية - قد تفرض ضرائب على البائعين فيزيدون في السعر من أجل ذلك، وقد يفرضونها على المشتريين فينقصون السعر من أجل ذلك، وهذه الزيادة وهذا الإنقاص حلال، والظالم هو الدولة بفرضها ضرائب غير مشروعة^(٦).

٢ (قلة العرض وكثرة الطلب: يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: رغبة الناس كثيرة التنوع، تختلف بكثرة المطلوب وقلته، فعند قلته يرغب فيه من لا يرغب فيه عند الكثرة، وتختلف بكثرة الطلاب وقلتهم، فإذا كثر طالبوه ارتفع ثمنه، وإذا قل طالبوه رخص ثمنه؛ وتختلف بحسب المعاضض، فإن كان مليئاً ديناً يرغب في معاوضته بالثمن القليل الذي لا يبذل بمثله لمن يظن عجزه أو مطلقه أو جحده^(٧).

٣ (تأجيل الثمن: كان ابن تيمية يرى جواز زيادة الثمن مقابل الأجل في

(١) مجموع الفتاوى ٧٤/٢٨ و ١٠٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥٩/٢٩ و ٣٦٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٩٩/٢٩ و ٣٦٠، ومختصر

(٤) الفتاوى المصرية ٣١٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٧٥/٢٨.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٥٢/٢٩.

(٧) مجموع الفتاوى ٥٢٤/٢٩.

(٨) مجموع الفتاوى ٧٤/٢٨ و ١٠٢ و ٢٩.

البيع، بشرط أن لا يعرض على المشتري سعيرين، سعراً للثمن الحال، وآخر للثمن المؤجل، فيجوز له أن يشتري السلعة بثلاثين نقداً، ويبيعها بأربعين إلى أجل^(١)، كما يجوز له أن كان عنده سلعة ودفع له بها رجل ألفاً نقداً أن يبيعها لآخر بألفين إلى أجل^(٢)، ولكن لا يجوز للبائع أن يقوم للمشتري سلعة بألف حالة ويبيعها له بألفين إلى أجل على ما يرجحه ابن تيمية^(٣).

ز - استبدال الثمن المسمى بغيره:

١) يجوز استيفاء أحد النقدين - الذهب أو الفضة - عن الآخر^(٤)، ولكن لا يجوز وفاء الفلوس بدلاً من النقدين إلا بشرطين: الأول: أن يكون ذلك برضى البائع، والثاني: أن يكون بالسعر الواقع^(٥).

٢) كما يجوز له استيفاء الثمن الآجل سلعاً تجارية حالة، ولا يجوز أن تكون آجلة، ولذلك أفتى رحمه الله أنه يجوز للرجل أن يبيع القمح بثمن آجل، ثم يستوفي من المشتري قمحاً حالاً بدلاً من الثمن لأنه لم يجد عنده إلا القمح، وليس ذلك من باب الربا^(٦)، وقال: من اشترى قمحاً إلى أجل، ثم عوض البائع عن الثمن سلعة إلى أجل لم يجز^(٧).

ح - تعذر استيفاء الثمن: إذا عجز المشتري عن دفع الثمن لسبب من الأسباب كإفلاسه مثلاً، كان للبائع الرجوع في المبيع^(٨).

ط - تسعير الدولة على الناس: (ر: تسعير).

٧ - أنواع من البيع:

أ - بيع الصرف: (ر: بيع/٥٥).

- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٤٩٦/٢٩ و ٤٩٨ و ٥٠١. | (٥) مختصر الفتاوى المصرية ٣٢٥. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٥٠٢/٢٩. | (٦) مجموع الفتاوى ٣٠٠/٢٩. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٠٦/٢٩ و ٤٩٦، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٦. | (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٣٢٤. |
| (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٣٢٦. | (٨) مجموع الفتاوى ٥٣٠/٢٠ و ١٦٨/٣٠. |

ب - بيع السلم:

- ١ (تعريف: السلم هو بيع سلعة موصوفة في الذمة بثمن حال.
- ٢ (جوازه على وفق القياس: يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن السلم جائز على وفق القياس، لأن السلم عنده دين من الديون، وهو كالاتياع بثمن مؤجل، فأى فرق بين كون أحد العوضين مؤجلاً في الذمة، وكون العوض الآخر مؤجلاً في الذمة؟ أما قول رسول الله ﷺ: (لا تبع ما ليس عندك) فإنه يعني: لا تبع ما لا تقدر على تسليمه وإن كان في الذمة^(١).
- ٣ (العقود التي يصح فيها السلم: يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن السلم يصح في العقود كلها، حتى في النكاح والعنق، فإن أعتقها على أن تزوجه نفسها ويكون عتقها صداقها، صح، لأن العقد منفعة من المنافع، فجاز السلم فيه، كالصناعات، وهو قياس المذهب الحنبلي، وهو أقرب إلى العدل كما يرى ابن تيمية^(٢).
- ٤ (المسلم فيه: كان ابن تيمية يرى صحة السلم سواء كان المسلم فيه حالاً أم مؤجلاً^(٣)، ويشترط في المسلم فيه أن يكون معلوماً، ولا شك أن علم القدر في المكيلات والموزونات أكثر دقة منه في غيرها، ولذلك فإن ابن تيمية يقول: إن السلم في الزيتون ونحوه من المكيلات والموزونات جائز بالاتفاق، وإنما النزاع في جوازه في غير المكيلات والموزونات كالحيوان ونحوه، وفيه عن الإمام أحمد روايتان، أشهرهما جواز ذلك^(٤).
- وإن تعذر تسليم المسلم فيه جاز للمشتري أخذ غيره بسعر الوقت أو أقل، فيجوز له أن يأخذ الشعير بدلاً من الحنطة إذا لم تكن قيمة الشعير أكثر من قيمة الحنطة، لثلا يربح المسلف ما لا يضمن، ولأن دين السلم دين ثابت، فجاز الاعتياض عنه كبديل القرض وكالثمن في المبيع^(٥).

(٤) مجموع الفتاوى ٤٩٥/٢٩.
 (٥) مجموع الفتاوى ٥١٦/٢٩ - ٥١٨.

(١) مجموع الفتاوى ٥٢٩/٢٠.
 (٢) الاختيارات للبعلي ٤٠٠.
 (٣) الاختيارات للبعلي ٢٢٩.

وتعارضت فتاوى ابن تيمية رحمه الله تعالى في جواز بيع دين السلم - أي: المسلم فيه - قبل قبضه، فيظهر أنه كان يفتي أولاً بعدم جواز بيع السلم فيه قبل قبضه لا من المستلف ولا من غيره، فإن فعل فالبيع فاسد، ولا يستحق المشتري المسلف إلا دين السلم - أي: المسلم فيه - دون ما جعل عوضاً عنه، وعليه أن يرد هذا العوض إن كان قد قبضه، ويطلب بدين السلم^(١)، ولكنه ما لبث أن عدل عن هذا القول - على ما يبدو - إلى جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه من البائع ومن غيره ولكن بقدر القيمة فقط، لثلا يريح في ما لم يضمن^(٢) حيث قال: ويبيع دين السلم من بائعه ليس فيه محذور أصلاً، كبيعه من غير بائعه، أما قوله ﷺ: (من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره) فهو حديث ضعيف، وإن صح فإن المراد به أن لا يجعل السلف سلماً في شيء آخر، لأنه يكون من جنس بيع الدين بالدين^(٣).

٥ (أجل تسليم المسلم فيه: لا بد من تحديد أجل تسليم المسلم فيه، ويظهر أن ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى صحة تسمية الأجل المتقارب الذي تعارفه الناس أجلاً في السلم، كالحصاد والدياس ونحو ذلك^(٤) .

٦ (الثمن فيه: لا يشترط ابن تيمية رحمه الله تعالى - على ما يظهر - في الثمن في السلم أن يكون معجلاً مسلماً في مجلس العقد، لأنه قال فيمن أسلم مقداراً إلى أجل معلوم في شيء على أنه إذا حل يأخذه بأنقص مما يساوي بقدر معلوم، صح، كالبيع بالسعر^(٥) ولكنه يشرط أن لا يكون الثمن كائناً - أي: مؤخرًا لم يقبض - فإن أسلم شيئاً في شيء في الذمة وكلاهما مؤخر، لا يجوز، لأنه بيع كاليء بكاليء، وهو منهي عنه^(٦) .

٧ (الإقالة فيه: الإقالة في السلم جائزة بلا نزاع^(٧) .

- | | |
|---------------------------------------|----------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٠٠/٢٩ و٥٢٦، ومختصر | (٤) مجموع الفتاوى ٥٢/٢٩. |
| الفتاوى المصرية ٣٤٥. | (٥) الاختيارات للبعلي ٢٢٩. |
| (٢) الاختيارات للبعلي ٢٢٩. | (٦) مجموع الفتاوى ٥١٢/٢٠. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٥١٧/٢٩. | (٧) مجموع الفتاوى ٥١٣/٢٩. |

ج - بيع العينة:

- ١ (بيع العينة هو أن يبيعه سلعة ثم يتاعها منه بأقل من ذلك^(١) .
 ٢ (حكمه: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى لا يجيز بيع العينة، ويعتبره نوعاً من أنواع التحايل لأكل الربا^(٢) .

د - بيع التورق:

- ١ (تعريف: أن يأتي الرجل البائع ومقصوده الدراهم، فيبيعه البائع السلعة بثمان مؤجل، لبيعها نقداً لغير البائع بأقل مما اشتراها.
 ٢ (حكمه: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى لا يجيز بيع التورق، ويعتبره نوعاً من أنواع التحايل لأكل الربا^(٣) .
 هـ - بيع الوفاء: ويسمى أيضاً (بيع الأمانة)^(٤) .

١ (تعريفه: هو أن يبيعه السلعة - كالدراهم مثلاً - على أنه متى رد إليه الثمن أعاد إليه السلعة^(٥) .

٢ (حكمه: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى لا يجيز بيع الوفاء، ويعتبره بيعاً فاسداً، ويقول: هو حرام بلا ريب، لأن الدراهم بالدراهم، ومنفعة الدار ربا، ويترتب على ذلك: تعزيز من أقدم عليه مع علمه بتحريمه^(٦)، وهذا بخلاف ما إذا باع الرجل الجارية واشترط إن باعها المشتري فهو أحق بها بالثمن، فإن هذا شرط صحيح^(٧) و(ر: شرط/٣ب٣) و(رهن/٣ه٣).

وإن تلف المبيع بيد المشتري فالواجب فيه القيمة، وليس الثمن المسمى^(٨) وإن عمّر المشتري الأرض المشتراة بيع وفاء فإن العمارة تحسب له^(٩) .

- (١) القواعد النورانية ١٢٠ .
 (٢) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨ و ٣٠/٢٩ و ٤٣٠ و (٥) مجموع الفتاوى ٣٣٣/٢٩ .
 (٣) مجموع الفتاوى ٤٤٦ و ٤٣٩، والقواعد النورانية ١٢٠ .
 (٤) مجموع الفتاوى ٣٠/٢٩ و ٣٠٣ و ٤٣٠ و (٦) مجموع الفتاوى ٣٣٣/٢٩ و ٣٩٥ و ٣٠/٣٦ .
 (٥) مجموع الفتاوى ٤٤٣ و ٤٩٦ و ٥٠٠، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٥، والاختيارات للبعلي ٢٢٦ .
 (٦) الاختيارات للبعلي ٢١٨ .
 (٧) مجموع الفتاوى ٣٩٧/٢٩، والاختيارات للبعلي ٢١٦ .
 (٨) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨ و ٣٩٥/٢٩ و ٣٠/٣٠ و (٩) مجموع الفتاوى ٤٣٣/٢٩ و ٥٣٦ .

و - البيع الفاسد: البيع الفاسد لا يخلو من أن يكون العاقد لا يعتقد فساد، أو يعتقد فساد.

١ (فإن كان لا يعتقد فساد واتصل به القبض قبل أن يتغير اعتقاده، فإن له حكم البيع الصحيح، كأهل الذمة في بيوعاتهم، فإن أسلموا بعد القبض أقرروا عليها، وإن أسلموا قبل القبض فسخ العقد، ومن يتعامل من المسلمين معاملة ربوية يعتقد حلها بتأويل، ثم تبين له الحق وتاب، أقر على ما قبضه، وفسخت فيما لم يقبضه^(١).

٢ (وإن كان يعتقد فساد فإن العقد لا يثبت مقتضاه من وجوب التقابض وحل التصرف والانتفاع ونحو ذلك، ولكن إن تم القبض فيه، فإن هذا القبض هو قبض مأذون به؛ ولشبهة العقد فيه، ولكون القبض مأذوناً به فقد اختلف العلماء في امتلاك المشتري المبيع المقبوض في العقد الفاسد، فإن اصطلاحاً على ذلك كان الصلح في موارد نزاع العلماء صلحاً لازماً^(٢)، ويرجح ابن تيمية رحمه الله تعالى أن هذا القبض لا يفيد الملك، والقابض فيه كالغاصب^(٣).

والمقبوض في البيع الفاسد إن كان موجوداً رده، وإن كان فائتاً رده مثله، وإن تعذر رده أو رد مثله رد العوض^(٤)، لأن ما ضمن بالقبض في العقد الصحيح ضمن بالقبض في العقد الفاسد، كالمبيع والمؤجر، وما لم يضمن بالقبض في العقد الصحيح لم يضمن بالقبض في العقد الفاسد، كالأمانات من المضاربة والشركة^(٥).

بيعة:

- البيعة هي بيت الصلاة عند النصارى.

- (١) مجموع الفتاوى ١٥٨/٢٩ و ٢٣٣ و ٤٠٢ (٤) مجموع الفتاوى ٤٠٨/٢٩ و ٤١٣ و ٣٠/٤١٢ و ٢٦٤/٣٠، والقواعد النورانية ٢٠٥. ٢٧٤.
- (٢) مجموع الفتاوى ٢٣٣/٢٩ و ٣٢٧ و ٤١١. (٥) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٢٩.
- (٣) مجموع الفتاوى ٢٤٧/٢٩ و ٤١٢.

- البيع والكنائس ليست بيوت الله، ولا يجوز أن يقال عنها كذلك، وإن كان فيها صور فلا يجوز لمسلم أن يصلي فيها^(١) ولمعرفة أحكامها (ر: كنيسة).

بَيْعَةٌ:

- البيعة هي التولية والعهد.
- مبايعة الإمام (ر: إمارة/١٦).

بَيِّنَةٌ:

البينة هي الحجة الشرعية (ر: إثبات) و(شهادة).